

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي - البيض -



الكلية/المعهد: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:

الرمز:

التخصص: إدارة مالية

الشعبة: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان

## إدارة الأزمات ومعالجتها في ظل النظام الإسلامي

تحت إشراف الأستاذة:

\*حشروف فاطمة الزهراء

مقدمة من طرف الطالبتين:

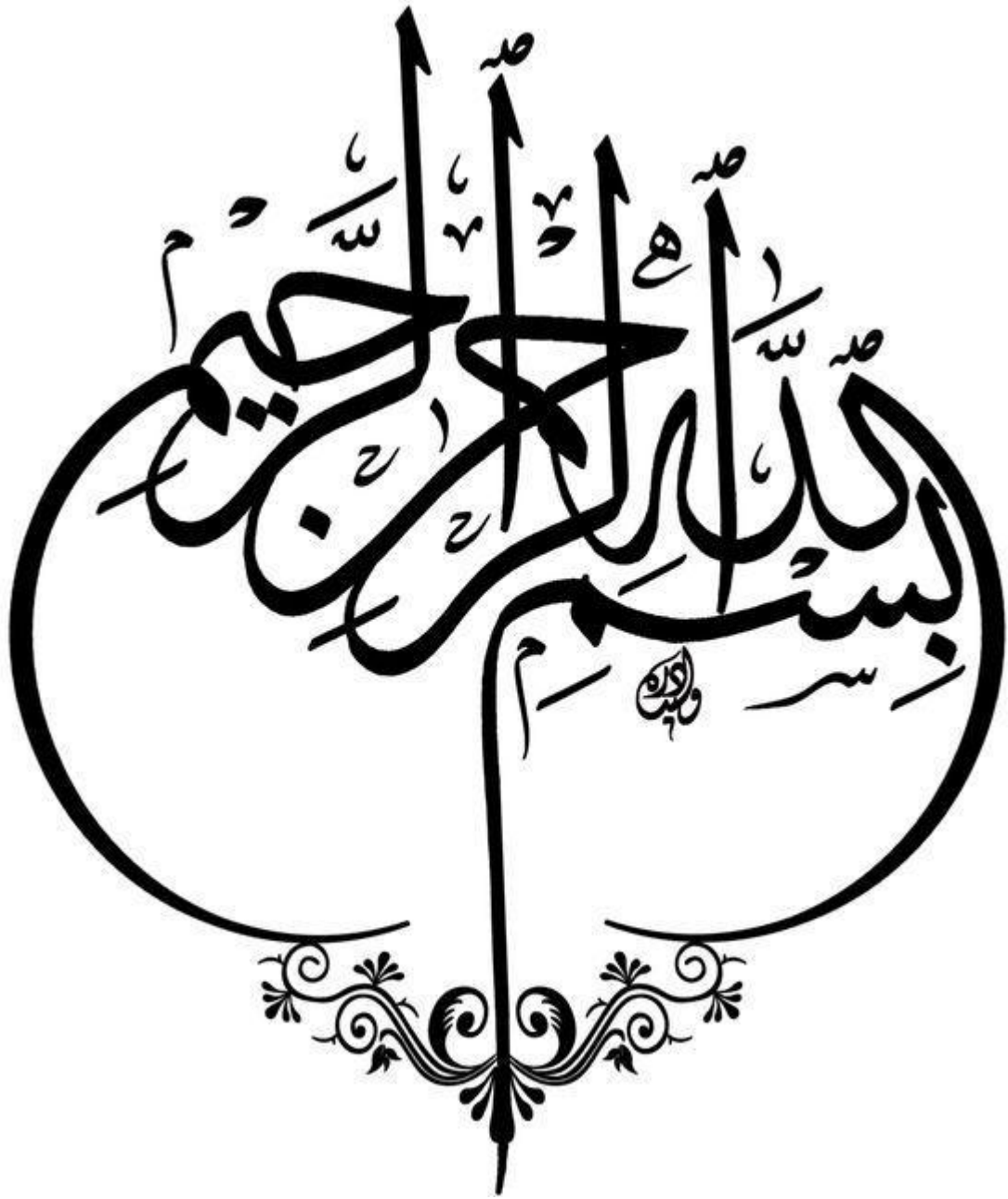
- بوعلاق أسماء

- حبشي خديجة

### اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022



# شكر

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى  
الأستاذة:

**حشروف فاطمة الزهراء**

على ما أسدته لنا من نصح وتوجيه وإرشاد  
خلال إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر والامتنان

إلى كل الأساتذة

الذين تلقينا العلم على أيديهم.

## إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة ومسيرتنا الدراسية  
بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين

الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

إلى زوجي الغالي حفظه الله وأدامه تاجا على رأسي وإلى أبنائي:

أسيل، هاجر و مكى.

إلى كل أصدقائي في العمل

إلى كل من قدموا لي الدعم والنصح والتوجيه

**\*\* أسماء \*\***

## اهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الطاهرة "حبشي الطاهر"  
اللهم ارحمه وارزقه الدرجات العليا من الجنة على قدر إحسانه لنا

الذي

لولاه لما وصلت إلى هذه المرحلة من التعليم العالي.

أبي الغالي رحمك الله لو كنت موجودا معي الآن

لكان لتخرجي طعما آخر

\*\*خديجة\*\*

# قائمة المحتويات

صفحة	المحتوى
	بسم الله
	شكر
	إهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
أ- هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات والنظام الإسلامي</b>	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات
8	المطلب الأول: مفهوم الأزمات وخصائصها
13	المطلب الثاني : أنواع الأزمات
18	المطلب الثالث : أسباب حدوث الأزمات ومؤشراتها
23	المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن الأزمات
26	المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام الإسلامي
26	المطلب الأول: مفهوم النظام الإسلامي
28	المطلب الثاني: نشأة النظام الإسلامي
30	المطلب الثالث: خصائص النظام الإسلامي
33	المطلب الرابع: المبادئ العامة للنظام الإسلامي
36	خلاصة
<b>الفصل الثاني: إدارة ومعالجة الأزمات وفق النظام الإسلامي</b>	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: وسائل النظام الإسلامي في إدارة الأزمات
39	المطلب الأول : مفهوم النظام الإسلامي للالتزامات
48	المطلب الثاني : الرؤية الإسلامية لإدارة الأزمات
56	المطلب الثالث : دور البنوك الإسلامية في تجنب الأزمات

61	المبحث الثاني: طرق معالجة الأزمات بعد حدوثها في ظل النظام الإسلامي
61	المطلب الأول : أدوات الاقتصادية الإسلامية لمواجهة الأزمات
64	المطلب الثاني : نظام التمويل الإسلامي لمعالجة الأزمات
64	الفرع الأول : دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية
69	الفرع الثاني : الاعتماد على أسلوب المشاركة في التمويل الاستثماري
71	الفرع الثالث : المشتقات المالية الإسلامية
75	خلاصة
<b>الفصل الثالث: آليات علاج الأزمات المالية (أزمة الرهن العقاري وفق النظام الإسلامي)</b>	
77	تمهيد
78	المبحث الأول: الإطار العام لأزمة الرهن العقاري وتأثيرها على أداء الأسواق المالية العربية
78	المطلب الأول: جذور أزمة الرهن العقاري
82	المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري
85	المطلب الثالث: مظاهر أزمة الرهن العقاري و المؤسسات المتضررة منها
88	المطلب الرابع: تأثير أزمة الرهن العقاري على بعض أسواق الأوراق المالية العربية
93	المبحث الثاني: الحلول الإسلامية المعتمدة لمعالجة الأزمة:
93	المطلب الأول: الاعتماد على التمويل الإسلامي كآلية لعلاج الأزمة:
99	المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي و معدل الفائدة الصفرية
102	المطلب الثالث: التصكيك الإسلامي ودوره في معالجة الأزمة
103	الفرع الأول : أنواع الصكوك الإسلامية
107	الفرع الثاني: كيف يمكن الهندسة المالية الإسلامية أن تكون صمام أمان للأزمات المالية:
111	المطلب الرابع: الدروس المستفادة من أزمة الرهن العقاري
115	خلاصة
117	خاتمة
المصادر والمراجع	

## قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	صفحة
01	خصائص الأزمات	12
02	مصفوفة الأزمة	16
03	أسباب نشوء الأزمات	20
04	تأثيرات الأزمات	15
05	الأدوات النقدية الزكوية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية	68

## قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	صفحة
01	الأزمة طبقاً إلى الأوجه الايجابية والسلبية	10
02	معدلات نمو مؤشرات سوق عمان للأوراق المالية للفترة (2003-2009)	89
03	معدلات نمو مؤشرات سوق مصر للأوراق المالية للفترة (2003-2009)	91
04	معدلات نمو مؤشرات سوق دبي للأوراق المالية للفترة (2003-2009)	92



مقدمة  
عامة

### مقدمة عامة

تشكل الأزمات محور اهتمام مختلف العلوم والمعارف الإنسانية، سواء كانت اجتماعية، سياسية واقتصادية. وقد دعت الحاجة الملحة لدراسة الأزمات ومعرفة أسبابها بغية التحكم في عناصرها والسيطرة عليها، والاستفادة منها بوصفها تجربة يمكن توظيف نتائجها للتنبؤ بالأزمات المستقبلية. وعلى غرار الأزمات التي عرفتتها المجتمعات البشرية في ميادين عديدة، شهد التاريخ الاقتصادي العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية هددت استقرار الدول وبذلك فهي لا تعد ظاهرة جديدة بل وجدت في التشكيلات ما قبل الرأسمالية وتعاقبت منذ القدم، مما جعلها تتخذ أشكالاً مختلفة بحكم طبيعتها والظروف التي ارتبطت بها والحقبة الزمنية التي نشأت فيها، ولما كانت الأزمات عبارة عن اختلالات ذات طبيعة متشعبة وآثار اقتصادية واجتماعية مدمرة، فقد شكلت موضوع تحاليل العديد من المدارس الاقتصادية، مما يبرر تعدد مواقف وآراء الخبراء المفسرة لها. وقد دفعت الاضطرابات الاقتصادية والمالية التي عرفتتها النظم الاقتصادية إلى اتخاذ عدة تدابير من أجل الحد من تفاقمها والتخفيف من أثارها حفاظاً على استقرار الاقتصاديات .

وقد شكلت الأوضاع العالمية المعقدة التي باتت رهينة التقلبات المفاجئة والتحولت السريعة مصدر الأزمات الاقتصادية والمالية، إذ لم يعد بإمكان المجتمعات الحديثة بما فيها الدول الأكثر استقراراً أن تبقى بمنأى عن الأزمات في ظل تعقد أنماط العيش وتداخل المصالح. وقد شهد الوضع الاقتصادي العالمي في العقود الأخيرة، تحولات شديدة الأهمية منها ظاهرة الصراع وهي إحدى حقائق العلاقات منذ فجر التاريخ، وعالم اليوم يتميز بالمتغيرات السريعة التي أسفرت عن توترات شتى وعلى الرغم من التقدم الحضاري وثبات الدعائم والأسس التي تقوم عليها العلاقات فإن العالم يتسم بتعدد الأزمات الناجمة عن اختلال توازنات القوى الكبرى مع سعي القوى الصغرى إلى تحقيق المزيد من الاستقلال



والنمو مما أدى إلى حدوث صراعات وتحالفات تمثلت في أزمات عالمية، إقليمية ومحلية ذات طبيعة زمنية ومكانية مركبة ومعقدة.

لقد كان تفاعل العلاقات بين القوى والكيانات المختلفة وصراعاتها الخفية و العلنية بهدف نقل مراكز السيطرة و الهيمنة إذ بينما تعمل الدول المتقدمة على إمتلاك عناصر القوة المختلفة والإرتقاء بوسائلها المادية فإن الدول النامية تختلف أزماتها ،بسبب إفرزاتها المتناقضة الناتجة عن الحقبة الاستعمارية بدلا عن طموحات الاستقلال والتنمية .وإذا كانت الدول المتقدمة تتعامل مع أزماتها بمناهج علمية فإن الدول النامية ترفض إتباع هذه الأساليب في مواجهة أزماتها مما يجعل الأزمة أشد عمقا و أقوى تأثيرا بسبب التفاعل الواضح بين عدم إتباع المناهج العلمية في التعامل مع الأزمات وبين الجهل بتلك المناهج والتمسك بتلك الأساليب العشوائية.و لقد اعتنى الإسلام بالاقتصاد اعتناء فائقا ،لأن الاقتصاد عصب الحياة لذا شرع الأحكام اللازمة و سن التعليمات الضرورية ليزدهر الاقتصاد و ينضج، و لا مرية بأن الابتعاد عن منهج الاقتصاد الإسلامي و عدم التقيد بضوابطه في مضمار المعاملات المالية يؤدي إلى الوقوع في مستتقع الأزمات ،فالحديث عن تفشي الأزمات وتفاقمها في عصرنا الحاضر لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها بل الجميع غارق فيها وعلى كافة الأصعدة إما على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو العسكري.

مما لا شك فيه أن التجاوزات التي حصلت في التعاملات المالية البنكية من ربا وتوريق الديون هي التي أدت إلى انهيار كبريات البنوك العالمية، وفي هذه المرة لم تعد الأزمة مقتصرة على تعثر بعض المؤسسات و خسارة بعض رؤوس الأموال، ولكنها عصفت بمقومات النظام الرأسمالي من جذوره والتي ظلت راسخة في أذهان الكثيرين، وبيّنت جوانب عجز كبيرة في البيئة فضلا عن الممارسات السلبية التي تعني غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية. وبدأت الدول الرأسمالية تدور حول نفسها لتوقف عجلة الانهيارات هنا وهناك.



وفي ظل هذه الأحداث لاحظ الجميع وعلى رأسهم أهل الاختصاص أن الطرح الإسلامي حول الأزمات يحظى بصدى واسع، لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته.

❖ إشكالية البحث :

من خلال العرض السابق تبرز لنا إشكالية الدراسة والتي تتمثل في:

**كيف يتم إدارة ومعالجة الأزمات في ظل النظام الإسلامي؟**

❖ فرضيات الدراسة :

- ✓ قدرة النظام الإسلامي على معالجة الأزمات من خلال الاعتماد على الأسس ومرتكزات النظام الإسلامي.
- ✓ إن إدارة الأزمات ومعالجتها يتطلب السرعة في التصرف والاعتراف بالحقيقة، كما أن تحدي الأزمة ومواجهتها أفضل من الهروب.
- ✓ إن إحتواء الأزمات ومعالجتها مرهون بالتدابير المنتهجة من طرف الدولة.

**أهداف البحث:**

- إبراز الإطار النظري للأزمات و النظام الإسلامي.
- رؤية النظام الإسلامي لإدارة الأزمات وطرق معالجتها.
- عرض فلسفة النظام الإسلامي في معالجة الأزمات وإعتماده على التمويل الإسلامي كأحد الطرق.

**منهجية البحث:**

يمثل المنهج العلمي الوسيلة الناجعة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الإشكالية والتحقق من الفرضيات والكشف عن الحقائق واستخلاص النتائج. وتستند عملية اختيار المنهج إلى نوع الدراسة وطبيعة الموضوع المعالج.

وقد اعتمدنا المنهج والأدوات المناسبة التي تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، وقد أدت مجموعة من العوامل المتعلقة بالدراسة من حيث المجال، الموضوع، الإشكالية، الفرضيات والأهداف إلى انتهاج المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف الظواهر أو الوقائع من خلال جمع الحقائق والمعلومات والملاحظات الخاصة بها. وقد استخدمنا هذا المنهج لوصف ظاهرة الأزمات و دراسة الإطار المفاهيمي والنظري الذي تعرضنا من خلاله لماهية الأزمات والتعرف على الجانب النظري للاقتصاد الإسلامي.

أما المنهج التاريخي فقد وظفناه لجمع المعلومات والأحداث والحقائق واستقراء أهم المراحل التاريخية للأزمات والأدوات التي استعملها النظام الإسلامي في معالجته للأزمات

**الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الوقاية من الأزمات و كذا معالجتها على وفق المنظور الإسلامي نجد منها :

✓ **إيثار عبد الهادي محمد:** إستراتيجية إدارة الأزمات، تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة بغداد، قسم الإدارة الصناعية. يهتم البحث بالإطار المفاهيمي للأزمة متجاوزا وجهة النظر التقليدية التي تصفها كحدث يدمر أو يؤثر في المنظمة ككل ،متاولا خصائص الأزمة التي تختلف فيها عن النكبة و الكارثة، إضافة إلى مراحلها المتعددة.

✓ **قمان عمر:** إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009، قمان عمر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة -الجزائر، سعدي بن شهرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة -الجزائر.

تبحث هذه الورقة في ماهية الأزمات الاقتصادية وكيفية إدارتها وفلسفة كل من النظام الوضعي والنظام الإسلامي في معالجة هذه الأزمات.

✓ **نادية العقون:** العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، نادية العقون، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة. أما الانتشار الواسع للأزمات المالية، وما يترتب عنها من آثار سلبية، فقد اهتمت الدراسة بإبراز دور العولمة المالية في تفاقم و اتساع نطاق الأزمات المالية مع التركيز على أزمة الرهون العقارية

✓ **بوكروخ بهية:** الأزمة المالية والاقتصادية العالمية "دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول 2007-2010"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، وقد هدفت الدراسة إلى فهم وتشخيص أبعاد وتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية، الكشف عن أهم الاقتراحات المقدمة لتوخي الوقوع في الأزمات مستقبلا، كما تم التطرق أيضا إلى إبراز أهمية التغيرات التي تمخضت عن هذه الأزمة.





الفصل الأول  
الإطار النظري للأزمات  
والنظام الإسلامي

**تمهيد:**

يعتبر موضوع الأزمات من المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين، فالأزمات قد تكون اجتماعية أو سياسية أو إقتصادية ومهما كان المجال الذي وقعت فيه فإنه يترتب عنها آثار سلبية قد تكون مدمرة، وتختلف طرق وأدوات معالجتها وبهذا الخصوص نجد النظام الإسلامي كأحد الأنظمة القائمة التي تساعد في معالجة الأزمات ومن هذا المنطلق نتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للأزمات والنظام الإسلامي.

وقصد التعرف أكثر على الإطار المفاهيمي للأزمات والنظام الإسلامي تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات**

**المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام الإسلامي**

## المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات

تشكل المفاهيم الأساسية إحدى الأدوات المساعدة للولوج إلى صلب المشكلة البحثية. من هنا ارتأينا التطرق لمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع المقترح للدراسة، ندرس من خلاله الإطار المفاهيمي أو النظري للأزمات.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمات وخصائصها

تعد الأزمة (Crisis) مفهوماً قديماً "اصطلاحاً" واستخداماً "وتعني في اللغة العربية: الشدة والقحط وأزم عن الشيء أي أمسك عنه ، والأزمة الحمية ، والمأزم هو المضيق فيما يقصد بها في اللغة الإنكليزية تغير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ<sup>1</sup>.

يرتبط مصطلح الأزمة تاريخياً "بالطب لكونها لحظة تحول مصيرية بين الحياة والموت تحمل تغييراً" جوهرياً "ومفاجئاً" وتستدعي قراراً "حاسماً" يؤثر في مجرى الأحداث ، ويكون عنصر الوقت أساسياً "في فاعلية القرار. لذا تسبب الأمراض التي تؤثر في القلب أزمة قلبية ، في حين لا يطلق مصطلح أزمة على أمراض أشد خطورة. والأزمة سياسياً "وعسكرياً" هي اللحظة الفاصلة والحرجة بين السلم والحرب عند تأزم العلاقات بين الدول. إذ تنشأ الأزمة في ظل حالة من التوتر وضعف الثقة وعدم الاستقرار ، وتتراكم وتستمد أسبابها من صراعات الماضي التي تتسحب إلى نزاعات في الحاضر وزرعا "البذور الانتقام في المستقبل بعد أن تتحل وتستبدل بعد انتهاء الأزمة التحالفات القديمة بأخرى جديدة قائمة على كيفية التعامل قبل وأثناء الأزمة.

والأزمة إدارياً "هي" موقف يواجهه متخذ القرار يفقد فيه القدرة على السيطرة عليه أو على اتجاهاته المستقبلية ، تتلاحق فيه الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج "الخضيري 1993

<sup>1</sup> -إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات، تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والاقتصاد

وتغذي بعضها الآخر "أنها موقف غير اعتيادي جدا" يهدد أعمال وسمعة وصورة وعلاقات المنظمة ويضر بجمهورها" وهكذا تمثل الأزمة موقفا "غير اعتياديا" وغير متوقعا "شديد الخطورة والسرعة ذو أحداث متلاحقة، تتداعى فيه النتائج وتختلط أسبابها، يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع على البقاء. وتمثل محنة ووقتا "عصيبا" لصعوبة اتخاذ قرار غير مألوف في ظل حالة من غياب المعلومات وعدم التأكيد والمستقبل الغامض للتغيير كذلك لأن الأزمة لا تشمل التهديد (Threat) فقط إنما الفرصة (Opportunity) مما يجعلها مفهوما "معقدا" و"غنيا" وجدليا "ذو متلازمة لفظية وطرفين متضادين ينبغي التوفيق بينهما وهذا ما ذهب إليه Morin في وصفه للأزمة اعتمادا "على المفهوم الجدلي الذي يجمع الفرصة و التهديد ، إذ توصف الأزمة في نفس الوقت - جدول رقم - (1) بتأثيرات سلبية ألتشويش وعدم التنظيم، والصراع ، والإرباك ، والإجهاد المفرط الذي يقود إلى تصرفات طائشة)، وتأثيرات ايجابية ( تعبئة وتماسك ، وتعاون ، وتكيف إلى البيئة ، والتعلم بالتجربة) وهكذا تحول مفهوم الأزمة من وجهة النظر التقليدية التي تصفها كحدث يدمر أو يؤثر في المنظمة ككل<sup>1</sup> ، إلى وجهة النظر الإستراتيجية ، بكونها لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.

<sup>1</sup> إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات، تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والاقتصاد -

الجدول رقم (1): الأزمة طبقاً إلى الأوجه الإيجابية والسلبية

الأوجه الإيجابية (فرصة)	الأوجه السلبية (تهديد)	مستوى الأزمة
البحث عن فرص، تجديد النسيج الاجتماعي.	تشويش، فوضى.	- على مستوى خطة المنظمة الإستراتيجية:
تكييف أفعال جديدة وأكثر كفاءة.	قصور ذاتي شلل مصدر للإرباك.	- على مستوى الخطة التشغيلية:
تعاون، تحالفات، ائتلافات.	صراع، تنافس.	- على مستوى الخطة المتصلة
ضغط خلاق، البحث عن حلول واضحة.	شد مفرط يؤدي إلى سلسلة من السلوكيات العنيفة و الطائشة .	بالنظام ألعلاقاتي:
وقاية، تماسك.	تصرفات روتينية مألوفة.	- على مستوى الخطة السلوكية:
التجريب (البراكماتية).	مدخل متسارع باتجاه قواعد معيارية.	- على مستوى خطة القيم
		- على مستوى خطة التعلم

المصدر: إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، ص50

• خصائص الأزمات :

تتميز الأزمات ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها، يمكن استعراضها كما يلي:

1. المفاجأة: من أهم خصائص الأزمة أنها تقع فجأة و دون سابق إنذار، أو تحدث

بسرعة بحيث لا يتسنى لإدارة المنظمة الوقت الكافي لتجنب وقوعها<sup>1</sup>.

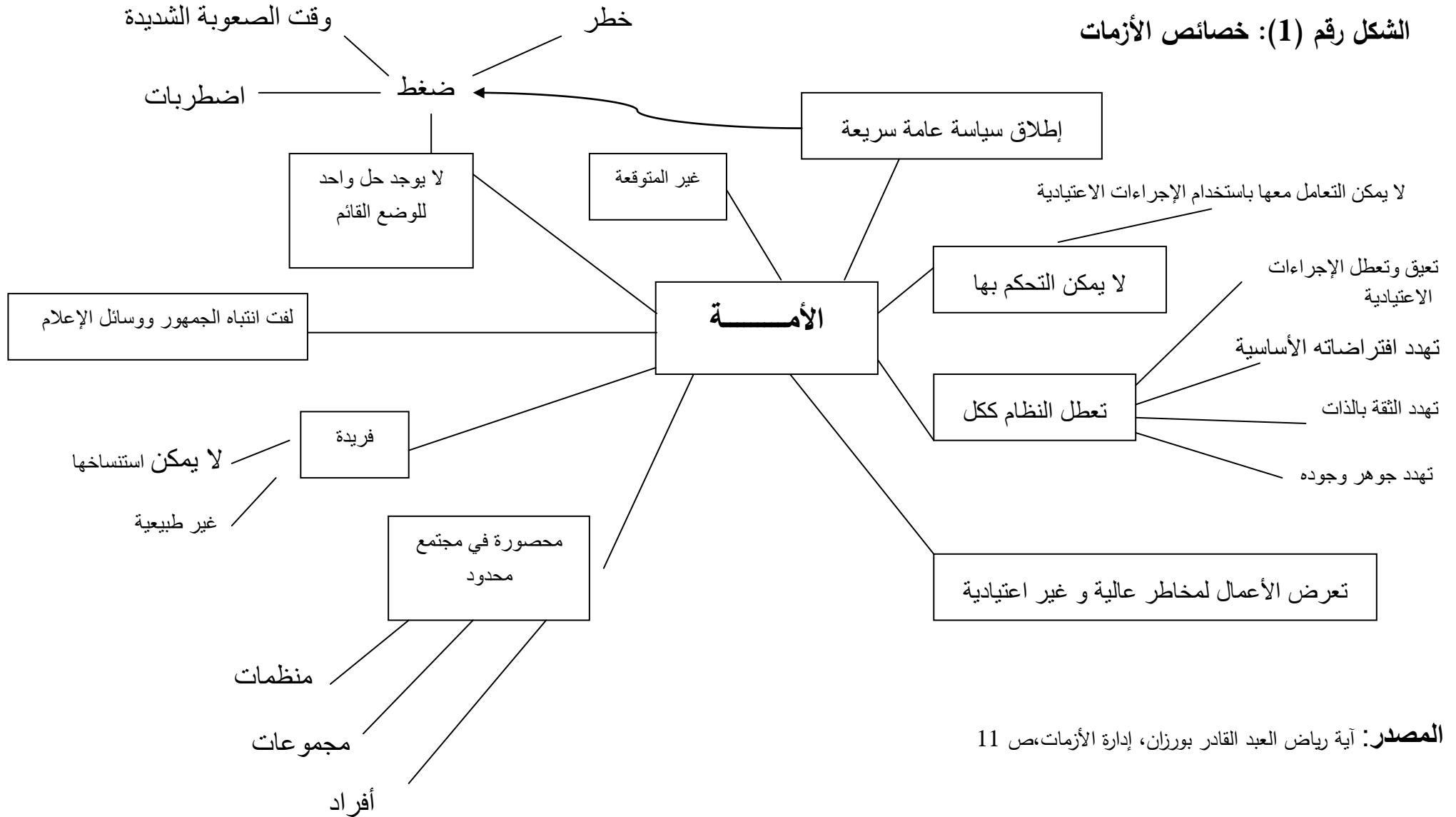
<sup>1</sup> - آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، الجامعة الافتراضية السورية، 2021، ص9

2. جسامة التهديد الفعلي أو المتوقع: تتسم الأزمة على عكس المشكلات العادية بجسامة خطورتها الفعلية أو المتوقعة و اتساع نطاقها لتشمل النظام بأكمله وتهديد الأسس التي يقوم عليها هذا النظام وافتراضاته الأساسية.
3. فقدان السيطرة والتوازن: تعتبر الأزمة نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة وسريعة، وتسبب الأزمة في بدايتها حالة من الهلع و التوتر مما يضعف إمكانية رد الفعل السريع لمواجهتها.
4. ضيق الوقت وعدم توفر حلول فورية : تتطلب لازمة استجابة سريعة نظرا لتداعياتها الخطيرة على الموارد والممتلكات، وبالتالي لا يمتلك المدراء والمعنون بالأمر الوقت الكافي للتفكير بالحلول و البدائل المناسبة للخروج من هذه الأزمة.
5. التصعيد:تبدأ بعض الأزمات صغيرة ولا تلبث أن تكبر و تمتد على مستوى النظام بأكمله بشكل متسارع ما لم يتم السيطرة عليها و التعامل معها في مراحلها الأولى<sup>1</sup>.
6. تعدد التأثيرات وتشابك التداعيات: عندما تنفجر الأزمة تخلق بعض نتائجها أحداثا جديدة لها تداعياتها وتختلط الأسباب بالنتائج ،مما جذب يؤدي إلى المزيد من الضغط على الإدارة وبيضيق فرص الانفراج.
7. عدم كفاية المعلومات: تتسم الأزمة بغياب أو ندرة المعلومات اللازمة عن أسباب الأزمة ومدى انتشارها وتأثيرها والنتائج التي حدثتها،مما يؤدي إلى زيادة حالة الارتباك وضعف القدرة على المواجهة والمعالجة.
8. اهتمام الرأي العام : يمكن أن تساهم التغطية الإعلامية السلبية في تعميق الأزمة من خلال خلق فجوة بين المنظمة وجمهورها وفقدان ثقتهم بها و بالتالي فقدانها شرعية وجودها.

<sup>1</sup> - آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات،الجامعة الافتراضية السورية ،2021،ص9،ص10

ويمكن توضيح أهم الخصائص في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): خصائص الأزمات



المصدر: آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، ص 11

## المطلب الثاني : أنواع الأزمات

تتباين أسس تصنيفات الأزمات من حيث مراحل دورة حياة الأزمة، أو معدل تكرار الحدوث (ذات طابع دوري متكرر وطابع فجائي عشوائي)، وعمق الأزمة (عميقة جوهرية وهيكلية التأثير، وغير عميقة وهامشية التأثير)، أو شدة الأزمة (عنيفة جامحة، وهادئة ضعيفة)، أو الشمول والتأثير (شاملة لجميع أجزاء المنظمة، وأخرى تصيب جزء "أو أجزاء" محددة من المنظمة)، أو محور الأزمة (مادية، معنوية، والاثنين معا)، أو مستوى الأزمة (على مستوى الدولة، وعلى مستوى المنظمة) وقد تبوب الأزمة على أنها داخلية أو خارجية، أو حسب طبيعتها اقتصاديه أو أدارية .... الخ. أو أزمات طبيعية، وأخرى من صنع الإنسان، تعتمد التصنيفات السابقة الذكر على أساس واحد في التصنيف، فيما تتوجه البحوث الحديثة إلى أكثر من معيار في تصنيف الأزمات، وقد قدم Gundel نموذج الذي عبر عنه بمصفوفة الأزمة - Crisis Matrix -

الشكل (2) مصنفا "الأزمات إلى أربعة أنواع باعتماد معياريين لتحديد نوع الأزمة هما:

### 1-قابلية التنبؤ - Predictability - بالأزمة : إذ تكون الأزمة قابلة للتنبؤ عندما

يكون كل من المكان والزمان وأسلوب حدوثها معروفاً ، ولا يتم تجاهل احتمالية الحدوث . ولأن الكوارث الطبيعية على سبيل المثال قابلة للتنبؤ بشكل عام، فإن الحاجة إلى معيار ثانٍ للتصنيف يكون مهماً "ويتمثل بإمكانيات التأثير<sup>1</sup>.

### 2-إمكانيات التأثير Influence Possibilities - في الأزمة: إذ يمكن التأثير في

الأزمة عندما تكون الاستجابات لمواجهتها أو تقليل أضرارها معروفة وممكنة التنفيذ ، وذلك عبر مواجهه أسباب الأزمة.

1 - إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة بغداد قسم الإدارة الصناعية.

تساهم مصفوفة الأزمة في تحديد أنواع مختلفة من الأزمات ومستوى تكرارها وتهيئة الإجراءات المضادة والمحددة بأزمة معينة ، مما يجهز متخذ القرار بمجموعة من الوسائل المساعدة ، وفي الأتي استعراضاً للمجالات الأربعة للأزمة التي تظهر في المصفوفة:

أ - **الأزمات التقليدية - Conventional Crises** - وتقع في المربع الأول من المصفوفة، وتكون قابلة للتنبؤ، وإمكانية التأثير فيها معروفة ومحددة . ويحدث هذا النوع من الأزمات بسبب استخدام الأنظمة التكنولوجية الخطرة وربما تلك المركبة بصورة خاطئة ، مثل أزمات انفجارات المصانع الكيماوية، فيما من النادر أن يتم تصنيف الكوارث الطبيعية أو الاجتماعية على أنها تقليدية، وتكون احتمالية حدوث هذه الأزمات وتكاليف الوقاية منها والخسائر المحتملة والأضرار المصاحبة وفقدان الحياة والعواقب السياسية الناجمة عن الأزمات التقليدية، وان كانت كبيرة أحياناً، جميعها تكون معروفة وسهلة التوقع والمعالجة، ويمكن أدارتها وقيادة التأثير فيها من المنظمة والمجتمع، ذلك أن التدابير المضادة تكون محددة ومختبرة، كذلك إمكانية التدخل والتنفيذ سريعة بسبب تكرار حدوث مثل هذه الأزمات والخبرة المتراكمة في مواجهتها. وعلى الرغم من عدم تشابه الأزمات التقليدية فإنه يمكن منع وقوعها عن طريق تنفيذ نظام متكامل للجودة وإدارة الأزمة مع تهيئة الملاك المؤهل والتجهيزات الكفاءة ، إضافة إلى التدريب والتنظيم الفاعل عند تنفيذ الأنشطة والإجراءات الوثيقة الصلة بالأزمات التقليدية<sup>1</sup>.

ب - **الأزمات غير المتوقعة - Unexpected Crises** - وتقع في المربع الثاني من المصفوفة وهي الأزمات نادرة الحدوث التي لا يمكن التنبؤ بها مقارنة بالأزمات التقليدية كحوادث الحرائق إلا أنها حساسة للتأثير فيها . يحدث هذا النوع بسبب استخدام الأنظمة

1 - إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والاقتصاد

التكنولوجية ذات الخصائص الشاذة أو بسبب الأنظمة الطبيعية وتتطوي على تهديد كبير بالخطر إلا انه يمكن التأثير فيها . وعلى الرغم من صعوبة إجراء وتنفيذ التدابير الوقائية بسبب عدم القابلية على التنبؤ بحدوث الأزمة إلا انه يمكن تقليل مخاطر الحدوث المتكرر عن طريق الاستعداد الجيد من خلال تحسين تبادل المعلومات عن الأسباب قبل حدوث الأزمة ، وإعداد مدراء الطوارئ وتشكيل وتدريب فرق عمل متجانسة ودائمة لمعالجة المهام الصعبة وغير المتوقعة بشكل فاعل ، مع أهمية منح اللامركزية في اتخاذ القرار لتأمين التدخل السريع عند حدوث الأزمات غير المتوقعة.

ج - الأزمات العنيفة - **Intractable Crises** - : وهي أزمات يمكن توقع حدوثها إلا انه من النادر التأثير فيها لكونها أزمات عنيدة وغير مرنة ، اذ يصعب السيطرة عليها وتوجيهها، كالانفجارات التي تحصل في المفاعلات النووية ، والهزات الأرضية ، وحوادث الازدحامات والتدافع في الملاعب والمناسبات<sup>1</sup>.

وتتخطى المخاطرة والأضرار المصاحبة لها حدود ما تسببه الأزمات غير المتوقعة كما يصعب تجاوزها على الرغم من أن الخطر الناجم عنها يكون معروفاً ومن السهل تحديده في الزمان والمجال والنوع . ذلك إن الاستعداد والاستجابة والتدخل لعلاجها يكون صعباً أو أشبه بالمستحيل لصعوبة التأثير فيها . وينحصر التعامل والسيطرة على هذا النوع من الأزمات في إيجاد إجراءات غير تقليدية وغير معروفة، تعتمد على دراسة وتفحص مستمرين للنظام المستخدم والتركيز على التوقع بهذه الأزمات وبسبب صعوبة مواجهة هذه الأزمات . و لابد من جهد مشترك على الصعيد الخارجي ولاسيما بالنسبة للدول والمنظمات التي تواجه مخاطر الأزمات العنيفة.

1- إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والاقتصاد

د -الأزمات الأساسية -Fundamental-: وتمثل صنف الأزمات الأكثر خطورة وهي نادرة الحدوث ومجهولة كونها تجمع غياب القدرة على التنبؤ وإمكانيات التأثير المقيدة، مما يزودها باحتمالية تدميرية هائلة كالهجمات الإرهابية . وتظهر بشكل سريع ومفاجئ إلا أنها تستمر لفترات طويلة، وتمتاز بسرعة التغير وضعف الخبرة وهذا هو التحدي الذي يكاد يكون من الصعب التغلب عليه، ويكون الاستعداد والاستجابة لمثل هذه الأزمات غير معروفة وغير كفوءة ، بسبب استحالة تقدير المؤشرات الضرورية للتحضير إلى الأزمات الأساسية ، وخاصة الزمان والمكان، واحتمالية الحدوث، والإجراءات المضادة المناسبة، لذا من الصعب منع أو تحييد هذا النوع من الأزمات<sup>1</sup>.

الشكل رقم(2) مصفوفة الأزمة

الأزمات غير المتوقعة -2-	الأزمة الأساسية -4-
الأزمات التقليدية -1-	الأزمات العنيفة -3-

المصدر : إيثار عبد الهادي محمد ،مرجع سابق،ص55

<sup>1</sup> - إيثار عبد الهادي محمد ،استراتيجية ادارة الازمات :تأطير مفاهيمي وفق المنصور الاسلامي، كلية الادارة

والاقتصاد -جامعة بغداد قسم الادارة الصناعية،ص55

كما تعتبر الأزمات المالية والإقتصادية من أخطر المشكلات التي تعصف بالإقتصاديات العالمية، فكل أزمة تحمل في طياتها أسبابا ومظاهر متعددة، تختلف باختلاف السياسات التي تحدث فيها، محدثة اختلالات تهدد استقرار اقتصاديات الدول.

فقد عرف فريديريك مينشكن (1996) الأزمة المالية بأنها اختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس و المخاطر المعنوية، فتصبح الأسواق غير كفؤة، بمعنى تدني قدرتها على أداء أدوارها كقناة لتمويل المستثمرين وهو ما قد يؤدي لحدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي.

والمقصود بمشكلات الاختيار المعاكس، هي المشكلات الناتجة عن تقديم المؤسسات المالية قروض إلى عملاء ذوي جدارة ائتمانية منخفضة مما قد يؤدي إلى عدم قدرتهم على السداد<sup>1</sup>. أما المخاطر المعنوية فهي تعبر عن الحالة التي يتوفر فيها مقترض ما احتمالية تحويل ديونه إلى عون اقتصادي آخر، وهذا ما يحفزه على الاستثمار في المشاريع عالية المخاطر. الأزمة المالية بتعبير آخر، حالة اضطراب وتوتر مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وعدم ملاءة، مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع.

أما الأزمة الاقتصادية فهي تعبر عن اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ من اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، كما تعبر أيضا عن مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي

<sup>1</sup> - بوكروخ بهية، الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية "دراسة تحليلية للأسباب و التداعيات و الحلول (2007)-

(2010)، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر 3

بعد مرحلة توسع، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ولمعدل النمو وبارتفاع معدل البطالة<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : أسباب حدوث الأزمات ومؤشراتها

تتعدد أسباب حدوث الأزمات فقد تكون داخلية أو خارجية ،طبيعية أو متعمدة، و يمكن تحديد أهم أسباب الأزمات في النقاط التالية:

1. ضعف نظام المعلومات و نظام صنع القرارات و ما ينتج عنه من :عدم توفير المعلومات المناسبة و اللازمة لصنع القرارات ،مشاركة أفراد غير مؤهلين في صنع القرارات ،الفشل التكنولوجي بما يتضمن من تخريب في الأجهزة والمعدات، المشاكل في الانترنت ،ثغرات في البرمجيات، القرصنة واختراق الأمن المعلوماتي كلها تؤدي إلى الأزمة<sup>2</sup>.
2. تنشأ الأزمة نتيجة صراع المصالح والخلافات بين الأفراد العاملين والإدارة و يترتب عليها انهيار نظام الاتصالات داخل المنظمة ،وعدم التزام العاملين بتعليمات الإدارة العليا، وعدم وجود فرق عمل فعالة ،وتعكس بشكل مقاطعة أو إضراب لفترات غير محددة ونزاعات.
3. يؤدي العنف و السرقة والإرهاب في مكان العمل إلى أزمة تنظيمية.
4. يمكن أن يؤدي إهمال القضايا الثانوية في البداية إلى أزمة كبيرة و حالة من عدم اليقين في مكان العمل.

<sup>1</sup>-قمان عمر ،سعيد بن شهرة،إدارة الأزمات الإقتصادية بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي- الأزمة الاقتصادية

العالمية 2008-2009،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية-المجلد الثالث ،العدد الأول ،تاريخ النشر مارس 2019

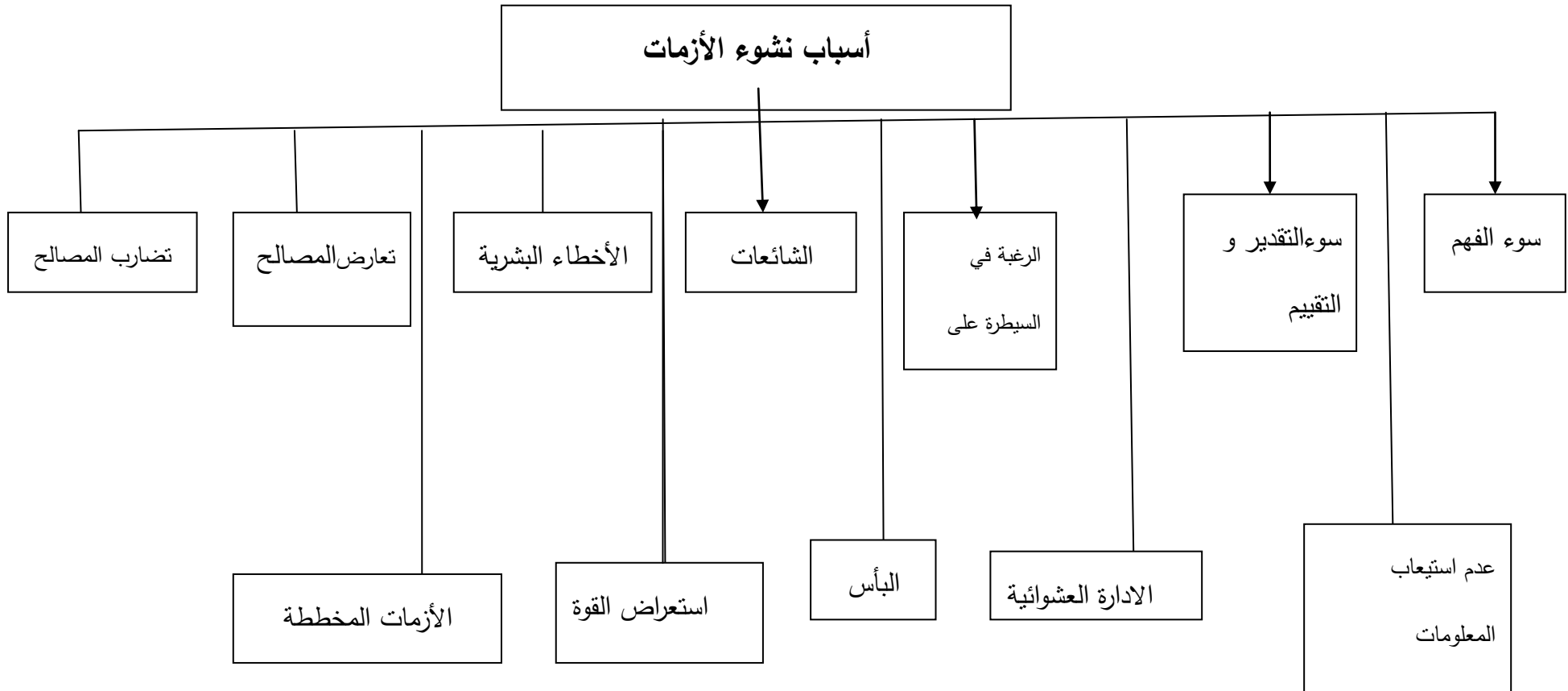
<sup>2</sup>- آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات ،الجامعة الافتراضية السورية ،2021،ص5.

5. تؤدي السلوكيات غير القانونية مثل قبول الرشاوى أو الاحتيال أو التلاعب بالبيانات أو المعلومات إلى حدوث أزمة في المنظمة.
6. تنشأ الأزمة عندما تفشل المنظمة في الدفع لدائنيها وتعلن نفسها كمنظمة مفلسة .
7. ضعف الإمكانيات المادية و البشرية للتعامل مع بعض الأحداث، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع و مضاعفة الخسائر.
8. تجاهل إشارات الإنذار المبكر: يؤدي التهورين من الأزمات واللامبالاة في مواجهة المشكلات إلى تفاقمها بدرجة يصعب بعد ذلك مواجهتها.مثل تجاهل شكاوي العملاء أو تجاهل الظواهر التي تشير إلى ارتفاع احتمال حدوث فيضان مدمر<sup>1</sup>.
9. قد تنشأ الأزمات بسبب ضعف الثقة مما يؤدي إلى سيادة روح الأنانية، عدم الاعتراف بالأخطاء، تزايد الصراعات بين الأفراد وعدم الالتزام بتنفيذ القرارات.
10. عدم وضوح أهداف المنظمة وما يترتب على ذلك من عدم وضوح الأولويات المطلوب تحقيقها، وعدم موضوعية تقييم الأداء، وعدم معرفة العاملين بالأدوار المطلوبة منهم، وعدم وضع خطط لمواجهة تحديات المستقبل، والتباطؤ في التعامل مع مؤشرات احتمالات اقتراب وقوع أزمة ما.
11. القيادة الإدارية غير الملائمة ويترتب عليها عدم قدرة المدراء على تحمل المسؤولية، وعدم قدرتهم على التنبؤ بالأحداث المستقبلية ووضع الأحداث السابقة فقط في بؤرة اهتمامهم.

ويمكن تلخيص أسباب حدوث الأزمات في الشكل التالي

<sup>1</sup>- آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، الجامعة الافتراضية السورية، 2021، ص5

الشكل رقم (3): أسباب نشوء الأزمات



المصدر: آية رياض العبد القادر بورزان، مرجع سابق، ص 6

كما أنه تتوفر العديد من المتغيرات والمؤشرات الدالة على قرب وقوع الأزمات منها ما هو مرتبط بالسياسات الاقتصادية، ومنها ما هو مرتبط بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية نستعرضها في النقاط التالية:

### 1. المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات.
- الارتفاع في معدلات البطالة و ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع و القروض المحلية.
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع معدل التضخم، ومعدلات الأسعار والأرباح، وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض<sup>1</sup>.
- تراجع التدفقات النقدية الواردة، تزايد التدفقات النقدية العكسية، و تزايد عجز الموازين الخارجية.

### 2. المؤشرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية:

- سيطرة الأصول المالية عالية المخاطر على أسواق القرض.
- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المكلف بالإشراف على أسواق المال و قطاعات البنوك.

<sup>1</sup> - بوكروخ بهية، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية "دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007-2010)"، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص17

- غياب الشفافية و الإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعدهم على تقييم أصول هذه المؤسسات، وبالتالي أسواق المال وقاعات البنوك بصورتها الحقيقية.

- ارتفاع حجم الديون قصيرة الأجل، وسهولة دخولها وخروجها من الدولة، مما يؤثر سلبا على ملاءة المؤسسات<sup>1</sup>.

- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم مما يسهل عليها عملية التحكم فيه، والرقابة على دخول السوق والخروج منها، فضلا عن انخفاض الاكتتاب فيه.

<sup>1</sup> - بوكروخ بهية، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية "دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007-2010)"، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011

### المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن الأزمات

هناك العديد من الآثار السلبية التي تسببها الأنواع المختلفة من الأزمات، فعلى سبيل المثال الأزمات الناتجة عن الأنشطة الإرهابية (مثلا الهجمات على أبراج التجارة العالمية في نيويورك في 11 سبتمبر 2001) كانت لها آثار خيرة في هذه الجوانب المختلفة: السياحة، الاستثمارات الأجنبية والداخلية، أسواق الأوراق المالية، التجارة الخارجية<sup>1</sup>.

كذلك الأزمات الناتجة عن تفشي الأمراض والأوبئة تسبب الكثير من الآثار السلبية، فمثلا الضرر الذي حدث بسبب تفشي مرض الحمى القلاعية (مرض معد يمثل خطورة كبيرة على الحيوانات والبشر) في عام 2001 في المملكة المتحدة، كانت آثاره كالتالي: الخسارة في سوق العمل وسوق الصرف الأجنبي، الخسارة في قطاعات السياحة، حيث تم إغلاق الفنادق والمطاعم، والخسارة في قطاعات الزراعة، مثل الحليب ولم يتم إنتاج منتجات اللحوم بسبب تفشي الأمراض، هذه الخسائر كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد الكلي للمملكة المتحدة، ذلك أنه خلال الفترة 1995-2000، قبل تفشي المرض، كان متوسط معدلات النمو السنوي للاقتصاد 5.4% و1.7%، وبعد تفشي المرض كانت معدلات النمو لعام 2001 1.9% و-14.5%.

كذلك في دراسة لتأثير انتشار أنفلونزا الخنازير على السياحة في المملكة المتحدة بينت أنه خلال الفترة بين الربع الأول لعام 2008 والربع الأول لعام 2009 والتي تمثل فترة تفشي الفيروس فقدت المملكة المتحدة حوالي 4.7 مليون زائر في هذه الفترة، وهو ما يمثل 14.3% من إجمالي الزوار الوافدين، كما أنها تسببت في جمهورية كوريا في وفاة

<sup>1</sup> - آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، الجامعة الافتراضية السورية، 2021، ص8

151,700-575,500، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فيها بمقدار (1 مليار دولار).

وبشكل عام يؤثر تفشي الأوبئة على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تأثيره على تغيير سلوك الأفراد مثل الخوف الناجم عن الذهاب إلى أماكن عملهم مما يؤثر على إنتاجهم، ففي عام 1918 تسببت الأنفلونزا الإسبانية في وفاة 20 مليون إلى 100 مليون، وأدى إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التالية: أستراليا (3%)، كندا (15%)، المملكة المتحدة (17%)، الولايات المتحدة (11%)<sup>1</sup>.

كما تسببت الأنفلونزا الآسيوية التي بدأت في عام 1957 في حدوث 0,7 مليون إلى 1,5 مليون حالة وفاة، وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التالية: كندا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة بنسبة 3%. كما تسبب السارس الذي بدأ في عام 2003 في 744 حالة وفاة، وهذا أدى إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التالية: الصين (4 مليارات دولار)، (3-6 مليارات دولار) وسنغافورة (5 مليارات دولار).

كذلك الأمر بالنسبة للكوارث الطبيعية (الأعاصير والزلازل والفيضانات)، فهي تسبب أضراراً جسيمة للمجتمع على مدى قصير كخسارة رأس المال (مثل الأضرار التي تلحق بالمصانع والمنازل) وخسارة رأس المال البشري (الوفيات والإعاقات....)، ويمكن أن تؤدي الخسارة في العمالة ورأس المال إلى انخفاض الإنتاج في العديد من القطاعات مثل القطاعات الصناعية والزراعية والتعليمية، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي،

<sup>1</sup> - آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، الجامعة الافتراضية السورية، 2021، ص7

كما تنتج عنها آثار طويلة المدى، حيث تؤثر على قطاعي الصحة والتعليم، وعلى المخزون الحالي من موارد رأس المال البشري، بالإضافة إلى تأثيرها على الاستثمارات طويلة الأجل.

في الختام يمكن القول بأن أي نوع من الأزمات يؤدي مباشرة إلى تراجع النمو الاقتصادي. ويلخص الشكل 4 التالي تأثيرات الأزمة

الشكل رقم (4): تأثيرات الأزمة



المصدر: آية رياض العبد القادر بورزان، مرجع سابق، ص9

## المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام الإسلامي

تتاول الإسلام حياة البشر في مختلف نواحيها الروحية والمادية ولم يقتصر على العقائد والهداية الروحية وإنما جاء بتوجيه سياسي واجتماعي واقتصادي عام وهذا ما يعبر عنه بمصطلح الإسلام دين ودنيا وأنه عقيدة و شريعة صالحة لكل زمان ومكان.

### المطلب الأول: مفهوم النظام الإسلامي

يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تنبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية كما وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية الواجب تطبيقها بما يتلائم مع ظروف الزمان والمكان. فهو يعالج مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق القوانين الإسلامية للحياة وبالتالي فان كافة أصوله ومبادئه التي وردت في القرآن والسنة النبوية هي كاملة، مناسبة، شاملة، لا تقبل التعديل إذ أنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الأزمنة والأمكنة<sup>1</sup>.

تقوم عقيدة الاقتصاد الإسلامي على مبدأ أن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه فالإنسان مسؤول عن هذا المال كسباً وإنفاقاً أمام الله في الآخرة وأمام الناس في الدنيا وبالتالي لا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو أن ينفق في حرام أو فيما يضر الناس. فعن أبي برزة نضلة بن عبيد الأسلمي قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم أفناه؟ وعن علمه فيم فعل فيه؟ وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيم أنفقه؟ وعن جسمه فيم أبلاه؟ يخضع الاقتصاد الإسلامي في جميع جوانبه إلى التعاليم الدينية الربانية التي تعتبر النشاطات الاقتصادية من العبادات حيث إن العمل والاستثمار والتجارة إحدى الوسائل للتقرب من الله سبحانه تعالى، وذلك لأن الهدف الأول من هذا

<sup>1</sup>-توفيق أزرق،الخصائص العامة للاقتصاد الاسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه،جامعة أنقرة، 2020،ص 105

الاقتصاد هو تحقيق مصلحة المجتمع ككل قبل المصلحة الشخصية، عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » رواه البخاري ومسلم.

حينما تتم المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية يتبين لنا مدى القصور الذي يميز المذهبين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي من حيث تأثر أفكارهم بنوازع بشرية في حدود وظروف خاصة هدفها الأول والأخير تحقيق المصلحة الشخصية التي تقود لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع ككل، حيث يكمن الفرق الأساسي بين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية في مدى تدخل الحكومة بالاقتصاد، بحيث يعتمد النظام الرأسمالي على ظروف السوق الحرة لخلق الثروات، يقول العالم الاقتصادي آدم سميث: (إننا لا نتوقع أن يتكرم علينا الجزار أو الخباز بطعام العشاء لكننا نتوقعه من اعتبارهما لمصلحتهما الشخصية، ونحن لا نخاطب إنسانيتهم لكن نخاطب حبهما لأنفسيهما ولا نتحدث عن ضروراتنا لكن عن مكاسبهما<sup>1</sup>).

بينما يقول جاك أوستري أحد العلماء الفرنسيين البارزين في الاقتصاد: « إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في النظامين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة.»

<sup>1</sup>-توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص 105

## المطلب الثاني: نشأة النظام الإسلامي

بدأ الحديث عن الاقتصاد الإسلامي في النصف الثاني من القرن العشرين معتبراً أن جوهر ومضمون هذا الاقتصاد مرتبط بالإسلام منذ ظهوره وكان كتاب «المرصاد في مسائل الاقتصاد» من تأليف عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات أولى المحاولات للتأليف في الاقتصاد من وجهة نظر إسلامية، فإنه لما دلت الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة النبوية على أن الله خلق هذا العالم للعمارة، وهي تتوقف على تنظيمات اقتصادية وافرة الكتاب وقوانين يصار إليها في المعيشة الدنيوية، وكان هذا العلم مفرقاً في بطون الكتب والدواوين السامية، فصعب لأجل ذلك الاطلاع على قواعده، واقتطاف أزهاره وفوائده، ظهر لنا أن نجمع تلك القواعد، لتكون بكل خير عوائد<sup>1</sup>.

وقد بينت العديد من الكتب والمؤلفات الأوائل في الاقتصاد الإسلامي مثل كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم كيف نشر الإسلام مع بزوغه الأسس الشرعية والفكرية والتطبيقية لعلم الاقتصاد حيث عرّفت الممارسات الاقتصادية منذ العام الهجري الأول. ففي بداية الإسلام أقام الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم سوقاً في المدينة المنورة ووضع الضوابط اللازمة للمعاملات بما يكفل القضاء على الغش والغبن والاحتكار والربا وحرص على جمع الزكاة وإقطاع الأرض لمن يريد أن يحييها بالاستصلاح ونظّم استخدام الموارد المائية ورسّخ مفهوم العدل في المعاملات واحترام الملكية الفردية وحرية الأسواق وما يجري فيها من معاملات وأسعار ما دامت في إطار الشريعة الإسلامية ووضع الضوابط اللازمة لمجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

<sup>1</sup> - توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص106

كانت المعاملات المالية والاقتصادية في صدر الإسلام محدودة مقارنة بالمعاملات المالية والتكنولوجية التي تتم اليوم في الأسواق المالية، حيث كان اعتماد المجتمع المحلي في ذلك الوقت على الرعي بشكل كبير بالإضافة إلى بعض التعاملات التجارية في الأسواق التي حفز رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم على إنشائها في المدينة المنورة في صدر الإسلام فقد روي عنه (حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا إسحاق بن جعفر ابن محمد قال، حدثنا عبد الله بن جعفر بن المسور، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار قال: لما أراد رسول

الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل للمدينة سوقاً أتى سوق بني قينقاع، ثم جاء سوق المدينة فضربه برجله وقال: هذا سوقكم، فلا يضيق ولا يؤخذ فيه خراج. وعندما توسعت الدولة الإسلامية وازدادت رقعتها الجغرافية توسعت المعاملات التجارية والاقتصادية وظهرت الحاجة إلى مزيد من التنظيم. بدأ ظهور الكتب والأبحاث الفقهية الاقتصادية في القرون الأولى من العصر الإسلامي لتناقش بعض المسائل الاقتصادية من أمثال كتاب المبسوط للسر خسي أو المدونة الكبرى للإمام مالك. بعد فترة من الزمن صدرت مجلة الأحكام العدلية التي وضعتها لجنة من العلماء في الدولة العثمانية لتنظيم وتقنين الجانب الاقتصادي في الدولة العثمانية، حيث كانت تشمل على مواضيع شتى من أحكام المعاملات المالية حيث ابتدأت بكتاب البيوع، فالإيجارات، فالكفالة، فالحوالة، الرهن، فالأمانات، فالهبة، فالغصب، فالإتلاف، فالحجر، والإكراه، والشفعة، والشركات، والوكالة، والصلح، والإبراء، فالأمور المتعلقة بالإقرار، فالدعوى، فالبيئات والتحليف، فالقضاء. أما في العهد القريب فقد صدرت العديد من الأبحاث وعقدت المؤتمرات والندوات لتأطير أحكام المعاملات المالية والاقتصادية بما يوافق أحكام الشريعة الغراء<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص106

## المطلب الثالث: خصائص النظام الإسلامي

للاقتصاد الإسلامي عدة خصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي الوضعي أهمها:

### 1. الاستخلاف:

يعتبر الاستخلاف في المال أحد الأصول الكبرى التي تبنى عليها نظرية الاقتصاد الإسلامي، والمقصود منها أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض التي مكنها الله سبحانه وتعالى لعباده وأتاح لهم العيش فوقها من أجل إعمارها والانتفاع بخيراتها، لذلك وجب على الإنسان تنفيذ مراد الله سبحانه وتعالى في التصرف بهذه الأموال والأموال، يقول الإمام الزمخشري (يعني أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها وإنما ولاكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي بأموالكم في الحقيقة وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب) بناءً عليه يمكن القول بأن هذا المال هو وسيلة وليس غاية والإنسان مستخلف على هذا المال، يقول الله سبحانه وتعالى: "آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير".

### ( سورة الحديد7)

إن ملكية المال في الاقتصاد الإسلامي مرتبطة بأهداف صادقة لما فيه خير الإنسان والمجتمع وبما فيه رضا الله أولاً وأخيراً، كما أنها مقيدة بشروط محددة بحيث يجب أن يحصل عليه بطرق مشروعة وأن يستخدمه فيما أحل الله له وألا ينسى حق الله عليه من أموال الزكاة والصدقات للفقراء مما يؤدي إلى زيادة تنظيم الدورة الاقتصادية بين المجتمع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص109

روى ابن حبان والترمذي في جامعه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا تزولُ بقَدَمِ عبد يوم القيامة حتى يسألَ عن أربعٍ عن عمره فيما أفناه وعن جسده فيما أبلاه وعن علمه ماذا، عمله فيه وعن ماله من أين اكتسبته وفيما أنفقه"<sup>1</sup>

## 2. التكامل والشمول:

يرتبط الاقتصاد الإسلامي بكافة نظمه الدينية والاجتماعية والسياسية فيما بينها بحيث تتكامل هذه النظم الثلاثة لتقدم حلولاً شاملة للفرد والمجتمع، في هذا السياق يتصل النظام الاقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي تركز على أن الله عز وجل مالك الملك وله الحكم. كما يتصل الاقتصاد الإسلامي بالعبادات فيفرض الزكاة لرعاية الفقراء والمساكين وإعطائهم حقوقهم من مال الأغنياء، ويرتبط الاقتصاد الإسلامي بنظام المعاملات المالية إذ أنه حفظ المال بوسائل عديدة وربط عملية التنمية الاقتصادية بالإنتاج الحقيقي الذي فيه نفع للفرد والمجتمع.

في هذا الصدد يمكن القول إن هناك كثيراً من المفاهيم الخاطئة بنيت حول الاقتصاد الإسلامي ضمن المجتمعات الإسلامية، ومنها أن البعض يظن أن نظام الاقتصاد الإسلامي هو مختزل في المصارف الإسلامية، هذه الفكرة خاطئة حيث إن المصارف الإسلامية هي جزء بسيط من الاقتصاد الإسلامي الذي يضم أركاناً عديدة كالأوقاف والزكاة والتأمين التكافلي وبيت مال المسلمين وغيرها.

ومن بين أهم مزايا هذا الاقتصاد أيضاً، هو تلك النظرية الشمولية التي تربط المال والمعاملات المالية بمعظم القضايا في الشريعة الإسلامية من العبادات أو المعاملات الأسرية أو العلاقات الدولية فيكون لكل جزء من هذه العلوم ارتباط مباشر أو غير مباشر بتلك المعاملات المالية والتي تنظمها قوانين الاقتصاد الإسلامي فيما بينها.

<sup>1</sup> - توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص109

3. الارتباط بالقيم الأخلاقية:

كما بينا سابقاً فإن الاقتصاد الإسلامي يتميز بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي، يعتمد الاقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية وله نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية وأنه ميدان استخلاف لا استقلال، تعد الأخلاق جانب مؤثر في الاقتصاد الإسلامي بحيث تحكم القيم الأخلاقية العلاقة بين الأفراد والمجتمعات، فالاقتصاد الإسلامي بني أساساً على مجموعة من القيم الأخلاقية والمعايير الشرعية التي يتميز بها، كيف لا وقد بعث الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم لتعزيز وضبط هذه القيم الأخلاقية في المجتمعات المسلمة لتعكس سلوكاً اقتصادياً منضبطاً بكافة جوانبه مما يحقق الخير والنمو للمجتمع وأفراده على حد سواء<sup>1</sup>.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق » رواه أحمد، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما بلغ أبا ذر مبعث النبي صلى الله عليه وسلم قال لأخيه: اركب إلى هذا الوادي فاعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي يأتيه الخبر من السماء واسمع من قوله ثم ائتني، فانطلق الأخ حتى قدمه وسمع من قوله ثم رجع إلى أبي ذر فقال له: رأيته يأمر بمكارم الأخلاق ( رواه البخاري 3861).

<sup>1</sup> - توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص 110

### المطلب الرابع: المبادئ العامة للنظام الإسلامي

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة مبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى منها مبدأ الملكية المزدوجة ومبدأ الحرية الاقتصادية ضمن نطاق الشرع والعقل ومبدأ العدالة الاجتماعية. وسيتم توضيح كل منها بشكل مقتضب فيما يلي:

#### 1. مبدأ الملكية المزدوجة:

بدايةً اتفق معظم علماء الاقتصاد الإسلامي أن ملكية الإنسان للأشياء في هذه الدنيا هي فقط ملكية اعتبارية ومؤقتة، لأن المالك الحقيقي لجميع هذه المخلوقات والأصول والأشياء هو الله سبحانه وتعالى وهي من شؤونه الخالقية فهو الخالق، المبدع جل جلاله. قال تعالى ﴿وَلَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَحْيِي وَيَمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

ثانياً، يقر الاقتصاد الإسلامي مبدأ الملكية المزدوجة الذي يقوم على دمج الملكية الفردية (الخاصة) مع الملكية العامة مع ملكية الدولة فهو يعطي كل ذي حق حقه، وبهذا فهو لا يتفق مع الشكل الرأسمالي للملكية الذي يقوم فقط على تعظيم الملكية الخاصة واعتبارها المبدأ الأساسي للملكية ولا مع الشكل الاشتراكي التي تلتزم بالملكية العامة بحيث تعتبرها المبدأ العام الطبيعي، فقد روي عن الإمام أحمد وغيره أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لمسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكأ والنار )

وبكلمات أخرى يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي يؤمن بالملكية الخاصة والملكية العامة على حد سواء ويخصص لكل منهما حقلاً خاصاً تعمل فيه. حيث يعتبر الاقتصاد الإسلامي نظاماً قائماً مستقلاً يعتمد مبدأ الملكية المزدوجة التي تدمج بين كلا الشكلين من الملكية، مبني على أسس وقواعد أصولية وفكرية متينة تتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص107

## 2. مبدأ الحرية الاقتصادية:

الحرية الفردية الاقتصادية في الإسلام أمر مشروع، حيثُ أن للمسلم حرية التملك والتصرف بمشاريعه الخاصة وممارسة نشاطاته التجارية والمالية ضمن الضوابط الشرعية المحددة في القرآن والسنة دون أن يؤدي الآخريين. هذه الحرية الاقتصادية تتيح الأفراد أن ينفقوا أموالهم في المباحات أو استثماره وفق الشريعة الإسلامية أو بإدخاره وفق الطرق المشروعة، وبذلك فتكون تلك الحرية هي الوسيلة لتحقيق المصالح العامة للمجتمع ككل، قال الله سبحانه وتعالى: وَيَحُلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ. (الأعراف 157)

## 3. مبدأ العدالة الاجتماعية:

حيثُ تمثل الركن الثالث من أركان الاقتصاد الإسلامي، إذ لم يتبنى الإسلام العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام ولم يناد بها بشكل مفتوح مطلقاً ولا أوكّلها إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة. لقد حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره ضمن مخطط اجتماعي معين واستطاع بعد ذلك أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي مناط بالمفهوم الإسلامي للعدالة الاجتماعية<sup>1</sup>.

من أهم مفاهيم العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي إسناد ملكية المال لله سبحانه وتعالى بالإضافة إلى استخلاف المجتمع بالانتفاع بالمال حينما يعتبر الفرد نائباً أو وكيلاً عن المجتمع يتصرف بالمال بما فيه مصلحة هذا المجتمع وبما يحقق مصالحه.

<sup>1</sup>- توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص108

هذا وإن للدولة مسؤولية تولية وإدارة هذه المصادر والأموال باعتبارها وكيلاً للجماعة ونائباً عنها بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن للاقتصاد الإسلامي صفتان أساسيتان هما الواقعية والأخلاقية.

فالاقتصاد الإسلامي واقعي في غايته لأنه يستهدف في أنظمتة وقوانينه الغايات التي تتسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها وخصائصها العامة ويقوم مخططة الاقتصادي دائماً على أساس النظرة الواقعية للإنسان ويتوخى الغايات التي تتفق مع تلك النظرة الأخلاقية. إذ لا يهتم الاقتصاد الإسلامي بالجانب الموضوعي فقط لتحقيق الغايات، وإنما بالعامل النفسي والطوعي لإتباع الطرق التي تتحقق بواسطتها الأهداف، لذلك جعل الإسلام من الفرائض المالية الخمس والزكاة مثلاً كعبادات شرعية تدفع الإنسان إلى المساهمة في تحقيق غايات الاقتصاد الإسلامي بشكل واع ومقصود طلباً لرضا الله تعالى والقرب منه<sup>1</sup>.

أما فيما يتعلق بأهمية الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، فإنه يمكن القول إن هذا النظام قد بني أساساً على نظام أخلاقي ينصف الضعيف ويحمي الفقير ويضمن حقه من مال الغني حيث شدد الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم على أهمية الخلق الحسن عند معشر التجار وجمهور المتعاملين معهم.

قال الرسول الكريم « إن من أحبكم إليّ أحسنكم أخلاقاً » رواه الترمذي. وقال « خياركم أحسنكم أخلاقاً » صلى الله عليه وسلم رواه البخاري.

<sup>1</sup> - توفيق أزرقي، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، 2020، ص 108

## خلاصة:

كشف هذا الفصل عن الإطار النظري للأزمات والنظام الإسلامي حيث أن الأزمة الاقتصادية تشير إلى وجود اختلالات في التوازنات الاقتصادية، وتحيل الأزمة المالية بكل أنواعها إلى اضطرابات القطاع المالي، وهذا لا يعني عدم وجود علاقة بين الأزميتين، فليس كل الأزمات المالية متبوع بأزمة اقتصادية، كما أنه تشترك العديد من الأسباب في اندلاع الأزمات، منها ما هو متعلق بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والاضطرابات المالية، و توفر العديد من المؤشرات الدالة على حدوث الأزمات، أما فيما يتعلق بالنظام الإسلامي فهو مجموعة من القواعد الاقتصادية التي تؤطرها قواعد الشريعة الإسلامية ليتم تطبيقها داخل المجتمع الإسلامي ويتم استنباط كافة الأحكام المتعلقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي من مصادر التشريع و هي القرآن الكريم و السنة النبوية المطهرة . و من خلال رؤية الإقتصاد الإسلامي إلى الأزمات سنتناول في الفصل الموالي أهم الطرق التي يتبعها الإسلام في إدارته و معالجته لمختلف الأزمات .

# الفصل الثاني

إدارة ومعالجة الأزمات  
وفق النظام الإسلامي

## تمهيد

لقد أدت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي إلى مجموعة من الانهيارات والتي مست شتى مجالات الاقتصاد العالمي، و رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومات لاحتوائها إلا أنها كانت مجرد حلول مؤقتة وذلك بتوفير السيولة اللازمة في الأسواق والمؤسسات المالية ولم تستطع معالجة الأزمة بصفة جذرية، ولهذا رأى بعض الاقتصاديين بأن المشكلة تكمن في الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ككل والتي أدت إلى ظهور العديد من الأزمات منذ ظهوره ومن بينها الأزمة المالية العالمية، ولهذا طالبوا بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي من أجل معالجة الأزمة المالية العالمية ومنع تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل، وكأحد الحلول المطروحة للخروج من هذه الأزمة ومعالجتها وفق النظام الإسلامي باعتباره أسلوب يقوم على مجموعة من الأسس تمنع كل المسببات التي أدت إلى الأزمة، وهذا ما سيتم معرفته من خلال هذا الفصل وذلك بالتطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: وسائل النظام الإسلامي في إدارة الأزمات**

**المبحث الثاني: طرق معالجة الأزمات بعد حدوثها في ظل النظام الإسلامي**

## المبحث الأول: وسائل النظام الإسلامي في إدارة الأزمات

في ضوء تنامي موجة البعث الإسلامي، فيما يتعلق بالدراسات والتطبيقات الاقتصادية للنظام الاقتصادي الإسلامي لاسيما منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فقد طرح وفرض النظام الاقتصادي الإسلامي نفسه بقوة على مستوى التنظير والمبادئ والأسس النظرية، وفي نفس الوقت على مستوى التطبيقات العملية والتنظيمات المؤسسية.

### المطلب الأول: مفهوم النظام الإسلامي للآزمات

يقصد بالمفهوم الإسلامي لأسباب الأزمة المالية العالمية هو بيان أن هذه الأسباب ناتجة عن أساليب وممارسات في التعاملات المالية وشبه المالية المحرمة شرعا في منهج وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- الربا

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حي توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية . كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، بحث غير منشور، 2010 م، ص7

<sup>2</sup> فحطان عبد سعيد السامرائي، اقتصاد الفقاعات.. دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، بحث مقدم إلى

المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء الخاصة . عمان، في الفترة 29/27 أبريل 2009

وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم، وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسيء لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية (العالمية).

فمنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة)، واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين وهما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2 %، وهذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي<sup>1</sup>.

وينجر عن الفوائد الربوية مجموعة من الأضرار الاقتصادية منها<sup>2</sup>:

- إضافة الفوائد على تكلفة الأصول أو تكلفة البضاعة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يقود إلى التضخم، و لقد قيل: إن الفائدة هي وقود التضخم، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد معدل التضخم؛

- نظام الفائدة يؤدي إلى تعسر الشركات أو توقفها أو تصفيتها، وذلك في حالة تعذر رجال الأعمال المقترضين عن سداد الفوائد والأقساط، وهذا هو الواقع الذي نعيشه الآن، وهذا يقود لسلسلة من المضاعفات قد تنتهي إلى انهيار البنوك و إفلاس الشركات و خلل في النظام

<sup>1</sup> قنطقجي، سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، 2008. ص ص: 32-33.

<sup>2</sup> محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009، ص ص:

النقدي، فالربا يقوم بفصل قيمة المال عن قيمته الحقيقية، وذلك بأن يجعل للوقت قيمة مالية، وتصبح المتاجرة ليست في الجهد مقابل المال، وإنما المال مقابل الوقت، وبهذه الطريقة، يصبح الوقت من مصلحة صاحب المال، وضد مصلحة المستدين، وبدون أن يجتهد أو يعمل أو يتعرض لأي مخاطر، لأن الوقت لا يرجع بالعكس، وفصل قيمة المال عن قيمته الحقيقية يجعل المال يرتفع وتتجمع قيمته مع الزمن بالتدريج إلى المرحلة التي يكتشف فيها الناس قيمته الفعلية، فينخفض مرة أخرى، وتحصل فيه الاضطرابات المالية التي لم تكن لتحصل لولا وجود الربا؛

• نظام الفائدة يؤدي إلى حدوث الخلل في الأسواق المالية (البورصات)، وما حدث في دول شرق آسيا ليس منا ببعيد حيث تبين أن السبب الرئيسي في ذلك هو الاقتراض من البنوك بفائدة لتمويل المضاربات في البورصة بنظام الاختيارات والمستقبلات والمعاملات الوهمية؛

• يؤدي نظام الفائدة إلى خلل في انسياب الأموال إذا كان سعر الفائدة أعلى من العائد المتوقع من استثمار المال، وهذا يحجب التمويل عن المشروعات الضرورية التي يقل عائدها المتوقع عن سعر الفائدة.

• يؤدي نظام الفائدة إلى الكساد والأزمات الاقتصادية حيث يتوقف رجال الأعمال عن السداد، وتتوقف البنوك عن التمويل، وهذا هو الواقع، كما يقول كاتب أمريكي: حلت لعنة الفوائد على المستهلكين؛

• يؤدي إلى تكديس المال بيد مجموعة محدودة من الأغنياء يتحرك المال بينهم ويأتي من الآخرين إليهم ولا يذهب منهم إلى الآخرين، كما يقول الدكتور الألماني شاخت: إنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض سيصبح في يد عدد قليل جدا من المرابين، لأن الدائن المرابي يربح دائما في كل عملية، بينما المدين معرض للخسارة.

## 2- فلسفة التوسع بالدين (التوريق)

التوريق تمثيل الأصول بأوراق مالية قابلة للتداول كالأسهم، فلو فرضنا أن هناك سلعة تم توريقها، فإنه يمكن تداول أوراقها المالية بمعزل عنها، ولا ريب أن التوريق يساعد على كثرة التداول، ولكنه يساعد أيضا على المضاربة على الأسعار، دون تسليم أو استلام للسلعة، بل تبقى السلعة في مكانها، وربما تصبح وهمية أو افتراضية<sup>1</sup>.

ولعل أصل التوريق كان يتمثل بأسهم شركات الأموال أو شركات المساهمة، حيث تساعد الأسهم على بيع وشراء الحصص في الشركة، دون حاجة إلى تصفية الشركة، وتساعد أيضا على تحقيق ثبات رأس مال الشركة، وتحويل الأسهم إلى نقود عند اللزوم، لكن هذه الأسهم يمكن أن تتخذ وسيلة للمضاربة على الأسعار، حتى تصير للسهم قيمة مختلفة عن قيمته الحقيقية التي تعبر في الأصل عن حصة شائعة في الموجودات الصافية للشركة. المهم هنا أن موجة المبالغة في التوريق لا ريب أنها ساعدت على فصل الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، وبلوغه قيمة عالية جدا<sup>2</sup>.

## 3- المشتقات المالية

تعرف المشتقات المالية بأنها عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع... الخ) لتنشأ من تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة، وهي أيضا عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا

<sup>1</sup> قحف، منذر، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي

للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 1997

<sup>2</sup> رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة

العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009 : ص ص، 387-388.

تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي لهذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمر غير ضروري.

والمشتقات المالية تمثل أحد المعاملات الوهمية التي يجري التعامل عليها في سوق العقود الآجلة والمستقبلية مثل البيع على المكشوف والشراء بالهامش والخيارات وبيع وشراء المؤشر وما شابهها، فكلها من قبيل القمار مهما ابتكروا لها من مسميات وهو أمر لا يحتاج إلى مجهود في الإثبات<sup>1</sup>.

#### 4 - الرهن العقاري

يتم من خلال الرهن العقاري التعاقد بعقد ثلاثي الأطراف بين مالك لعقار ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين، على أن يدفع المشتري جزء معيناً من الثمن (ليكن 10 %) ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة، مع اعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل (تصل إلى 30 سنة) بنظام الفائدة التي تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم يتزايد بعد ذلك، ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكة له الحق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.

ويعد الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة بسبب أن البنوك تهاونت في التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين، وأغرتهم بفائدة بسيطة في البداية ثم تزايدها، وتوسعت البنوك في منح القروض مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار

<sup>1</sup> موسى رحمانى، بن براهيم الغالى، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة

العقارات وعجز المقرضون عن السداد، وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام، وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط ببعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقرضين وبالتالي إلى انهيار هذا الهرم وحدث الأزمة<sup>1</sup>.

### 5 - إعادة بيع أو رهن العقار

كثيرا ما يقوم المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة، وبالتالي يحتمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة وما حدث في الأزمة أنه عند توقف المقرض عن السداد لم تكفي قيمة العقار المرهون عن سداد المقرضين<sup>2</sup>.

### 6 - التعامل بالميسر

والذي تسبب في سقوط شركات التأمين التي تم تأمين السندات عندها، التأمين على مخاطر الديون الهالكة، فلكي يستغلوا الاحتياطي المرصود لها تفتقت عقولهم على بيعها مع التأمين عليها، وهذا من أكبر أسباب انهيار أكبر شركة تأمين (AIG)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي، أحمد شعبان محمد، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر،

الطبعة الأولى، 2010. ، ص: 15

<sup>2</sup> موسى رحمانى، بن براهيم الغالى، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث 2 اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010 ص: 218.

<sup>3</sup> محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009، ص: ص:

## 7- أساليب المضاربات قصيرة الأجل

فالذي أشعل نار الأزمة المضاربات التي تقوم على توقعات المضاربين بتغيير الأسعار في الفترات القصيرة لكسب فروق الأسعار وزيادة حجم التعامل بإتاحة التعامل لمن لا يملك مالا أو أوراقا مالية.

وتتم المضاربات قصيرة الأجل من خلال عدة آليات منها ما يلي:

### أ/ البيع على المكشوف

وهو حسب ما عرفته الموسوعة الأمريكية بيع شخص ما لا يملكه، حيث يتوقع شخص انخفاض سعر ورقة مالية (سهم أو سند) في المستقبل القريب فيضارب (يقامر) على الهبوط، ويقترض من السمسار من المخزون لديه أو يقترض السمسار له من شخص آخر عدد من هذه الأسهم أو السندات لبيعها حالا بالسعر المرتفع ويظل المبلغ لدى السمسار يستثمره دون أن يدفع عنه فوائد، وبعد مدة قصير - إن صدق توقع المضارب وارتفع السعر - ويأمر السمسار بشراء بدل منها ويسلمها للمقترض ويكسب الفرق بعد دفع عمولة السمسار، وان لم يصدق توقعه وانخفضت الأسعار يكون ملزما بدفع مبلغ لتكملة ثمن شرائها لردّها إلى صاحبها الأصلي<sup>1</sup>.

### ب/ الشراء بالهامش

وصورته أن يرغب شخص في شراء عدد من الأسهم أو السندات بمبلغ لديه، فيتيح له السمسار أن يشتري بمبلغ أكبر يعادل 80% أو أكثر مما معه عن طريق إقراضه الباقي بضمان الأوراق المالية المشتراة مقابل فائدة.

<sup>1</sup> عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011 ص ص:

ويقصد المضارب من وراء ذلك توقع ارتفاع أسعار الأسهم أو السندات فبييعها ويسدد من الثمن المقترض ويكسب الباقي، وإذا لم يصدق توقعه وانخفضت الأسعار يخسر الفرق ويدفعه من المقدم (الهامش) الذي دفعه.

وصلة هذه الممارسات بالأزمة المالية يظهر في أن المسؤولين في أمريكا وأوروبا أصدروا قرارات بوقف المضاربات قصيرة الأجل لمدة 12 يوما في أمريكا، ولمدة أربعة أشهر في إنجلترا وعلى الأخص أسلوب البيع على المكشوف مما يؤكد أن لهذه الأساليب دور في حدوث الأزمة<sup>1</sup>.

## 8 - تضخم الاقتصاد المالي وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي

لقد أدى انفصال السوق المالية (سوق الأوراق المالية والسوق النقدية) عن السوق الحقيقية (الاقتصاد الحقيقي) إلى زيادة التعامل بالأصول المالية و في النقود والتمويل ذاته بيعا وشراء من خلال المداينات، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل متاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما.

ولما أصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول، وإنما إلى ناطحات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش، ومن أجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدثت في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض، انهار النظام المالي بكامله وحدثت الأزمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 19-21

<sup>2</sup> موسى رحمانى، بن براهيم الغالي، مرجع سابق، ص: 219.

## 9- الجوانب السلوكية والأخلاقية للأزمة

من أهم أسباب الأزمة السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والفرع والهلع إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد والمعلومات المضللة والكذب والاحتيال<sup>1</sup>.

ويظهر ذلك في أن الدافع الرئيسي للمتعاملين في البورصات أو الأسواق المالية هو المضاربة للحصول على فروق الأسعار وليس الاستثمار في الشركات، وأن البنوك تسعى إلى حصد مزيد من الفوائد بتدوير القروض مرة بعد أخرى، ويدفعهم إلى ذلك الطمع والجشع لتحقيق مزيد من الأرباح لأنفسهم على حساب الآخرين.

كما أن سلوك غالبية المضاربين في الأسواق المالية ليس مبنياً على معلومات وتحليلات، وإنما على مجرد الإشاعات، وهذا ما جعلهم يتكالبون على بيع ما لديهم من أوراق مالية وبكميات كبيرة جداً، فزاد العرض وتوالى انخفاض الأسعار في البورصات وتراجعت مؤشراتنا إلى حد كبير، ولو كانوا مستثمرين حقيقيين لنظروا إلى الشركات التي أصدرت هذه الأوراق.

ومن جانب آخر فإن السوق الحرة وعدم التدخل فيها جعلت الكثيرين وبدافع الطمع يحاولون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح والفوائد، وفي سبيل ذلك وجدت ممارسات غير أخلاقية منها الاستيلاء على الأموال بمعلومات مضللة لتحقيق أرباح عالية، ومنها استعمال المعلومات المتاحة لديهم عن أحوال الشركات والاستفادة من هذه المعلومات في تداول ما يملكونه من أسهم، إلى جانب تقديم بعض الأساليب الاحتياطية مثل الاعتماد على ما يسمى بالقيمة العادلة عند تقويم العقارات المقدمة بصفة ضمانات للقروض أو تقويم الاستثمارات في الشركات والبنوك.

<sup>1</sup> عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص ص: 45-46.

## المطلب الثاني: الرؤية الإسلامية لإدارة الأزمات

يعمل النظام الإسلامية على ضبط المعاملات بين الأفراد بما يعود بالنفع عليهم جميعاً وتحرم كل التصرفات التي قد تمس العدالة الاجتماعية أو حقوق الأفراد سواء في الشدة أو الرخاء حماية للمجتمع من كل صور الفساد في شتى المجالات، حيث سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى موقف الشريعة الإسلامية من أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية<sup>1</sup>.

### 1- الفائدة

تحرم الشريعة الإسلامية كل أشكال منح القروض بفائدة ما، وهو أحد أهم أسباب الأزمة المالية، والربا لغة يعني الزيادة، أما شرعاً فهي الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع، والتعامل به حرام بدليل الكتاب والسنة والإجماع.

ففي الكتاب وردت عدة آيات منها قوله تعالى: ( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) سورة البقرة الآية 275.

في السنة فقد ثبت عن ابن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال: " لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه"، كما أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من الكبائر.

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 23-24.

وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي قراره رقم 3 بشأن حكم التعامل المصرفي بالفوائد بين فيه أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد صورتان محرمتان شرعا.

## 2- بيع الدين (التوريق)

يعتبر التوريق حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية، وذلك بسبب ما ينتجه من تضخم لقيمة الديون و انتشار حملة سندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة في نفس العقار<sup>1</sup>.

وتوريق الديون هذا في حد ذاته غير جائز شرعا للأسباب التالية:

- أن عملية التوريق تتم ببيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته، وهذا يعني أن تدفع الشركة أقل وتأخذ أكثر وهو عين الربا؛

- أن السندات تدر دخلا عبارة عن فوائد، وهذه الفوائد مرفوضة شرعا؛

- أنه عادة ما يتم تداول هذه السندات في البورصة بالأجل أو على أقساط، وهو بيع الدين بالدين المنهي عنه شرعا. وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم 11/4/92 في دورته الحادية عشر بتاريخ نوفمبر 1988 ما يلي: "ولا يجوز بيع الدين المؤجل من غير الدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه على الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه بيع الكالئ بالكالئ (أي المتأخر دفعه بالمتأخر قبضه) المنهي عنه شرعا ولا فرق في ذلك في كون الدين ناشئا عن قرض أو بيع آجل"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فاطمة مرنيذ، نجاه عباوي، مرجع سابق، ص: 5.

<sup>2</sup> فاطمة مرنيذ، نجاه عباوي، مرجع سابق، ص: 5-6.

وفي قرار لمجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة المنعقدة في يناير 2003 جاء ما يلي: " لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصدارا أو تداولاً أو بيعاً لاشتمالها على الفوائد الربوية ولا يجوز توريق (تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشمل على بيع الدين لغير الدين على وجه يشمل على الربا".

في المقابل نجد أن من مرتكزات الاقتصاد الإسلامي ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس لديون، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة الشرعية، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع<sup>1</sup>.

### 3- المشتقات المالية

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، إذ تعد من أشكال المقامرات المنهي عنها شرعا، فقيمة المشتقات التي كانت سببا في تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 600 تريليون دولار في حين تقدر قيمة الإنتاج العالمي بـ 60 تريليون دولار، أي أن القيمة المالية هي عشرة أضعاف القيمة العينية.

قد أكد مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 7/1/65 في دورته السابعة بشهر ماي من سنة 1992 عدم انطباق وصف العقد الشرعي على المشتقات المالية لانعدام شرطي التسليم والتسليم الحقيقيين وهو ما لا يوجد العقد أصلا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 18 - 19.

<sup>2</sup> فاطمة مرينيز، نجاه عباوي، مرجع سابق، ص: 7

#### 4- الرهن العقاري

من منظور أحكام الشريعة الإسلامية فإن أسلوب الرهن العقاري بهذا الشكل غير جائز شرعا، وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 في دورته المنعقدة في مارس 1999 ما يلي: "أن السكن من الحاجيات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال، وأن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض<sup>1</sup>.

بنظام الفائدة -قلت أو كثرت- هي طريقة محرمة شرعا، وهناك طرق مشروعة يستغنى بها عن المحرمة شرعا لتوفير السكن بالتملك". ومن الطرق المشروعة لتوفير المسكن بالتملك هي شراء مؤسسة التمويل العقاري وبيعه مرابحة، وكذا إبرام عقد استصناع (مقاوله) مع العميل لبناء العقار، وتوجد صورة أخرى تطبق في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في أمريكا وهي صورة "المشاركة التأجيرية".

حيث تختلف هذه الطرق عن طريق القرض العقاري بخلوها من نظام الفوائد من جهة والربط بين التمويل والعقار دون توليد ديون متعددة من جهة أخرى.

#### 5- إعادة بيع أو رهن العقار

هذا الأسلوب باطل شرعا بسبب أمرين: أولهما أنها معاملة تتطوي على قرض جديد بنظام فائدة، والفائدة مرفوضة شرعا، وثانيهما أن أحكام الشريعة الإسلامية تبين أنه لو رهن الشخص (الراهن) الشيء المرهون بدين آخر غير الأول بدون إذن المرتهن لا يصح، ولو بإذن يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الأول، لأن الرهن حق على عين ولا يجمع حقان على عين واحدة، وكذلك إذا باع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنا لا يجوز التصرف فيه،

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 15-16.

فإذا أذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن سقط حقه في الرهن، وبالتالي يكون القرض خالياً من الرهن<sup>1</sup>.

#### 6- أساليب المضاربات قصيرة الأجل :

إن المضاربة عبارة عن عمليات بيع وشراء متعاكسة صورية، لا يقصد بها التقابض، بل يقصد بها الانتفاع من فروق الأسعار الطبيعية أو المصطنعة والرأسمالية إذا صدق التنبؤ بتغييرات الأسعار في الأجل القصير سواء اعتمد هذا التنبؤ على المعلومات والخبرة والدراسة، أم على الإشاعات والحظ والمصادفة، وهذا ما يجعلها تختلف عن المضاربة في صورتها الإسلامية المشروعة، حيث أنها تتم من خلال عقود المشتقات (العقود الآجلة، عقود الخيارات، عقود المستقبلات) وبذلك يمكن توضيح موقف الشريعة الإسلامية من المضاربات كما تتم على النحو التالي<sup>2</sup>:

#### أ/ الموقف من العقود الآجلة والمستقبلية العقود الآجلة :

هي عبارة عن بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل، ومثال على ذلك أن يقوم شخص بشراء مليونين في 2008/02/01 على أن يتسلمه في يوم 2008/05/01 فإذا كان الغرض التحوط من ارتفاع سعر اللين، فإنه ينتظر إلى يوم التصفية ويتسلم المليونين بالسعر المتفق عليه بعد دفع قيمتها، أما إذا كان الغرض المضاربة فإنه ينتظر ارتفاع الأسعار، فإذا ارتفعت فإنه يطلب من السمسار أن يبيع العملة ويقبض من السمسار الفرق بين السعرين، وباعتبار أن العقود المستقبلية مشابهة للعقود الآجلة، غير أن عقود المستقبلات هي عقود نمطية ومنظمة يتم تداولها في سوق منظمة، وفي ظل وضع مؤسسي خاص، ويمكن تسهيلها، وبهذا تكتسب

<sup>1</sup> حمد شعبان محمد علي، نفس المرجع أعلاه، ص: 16.

<sup>2</sup> عيد سامي الحلاق، عامر يوسف العنوم، مرجع سابق، ص: 83-91.

جميع خصائص الأصول المالية السائلة، وبذلك يكون لهما نفس الحكم الشرعي وهي غير جائزة شرعا لأنها تنطوي على بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل مع الإشارة إلى أن آلية عمل العقود الآجلة بالنسبة للعمليات تشبه آلية عملها بالنسبة للسلع، وقد أشار مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة إلى الجوانب الإيجابية والسلبية للسوق المالي، وقرر بناء عليه تحريم التعامل بالآجال. وقد أكد المجمع الفقهي على أن البيع بالآجال أو المستقبلي لا تنطبق عليه أحكام السلم بسبب تأجيل دفع الثمن، كما أن السلعة تباع قبل حيازتها عدة مرات، وهذا يدخلها في باب المقامرة<sup>1</sup>.

### ب/ الموقف من عقد الخيار :

هناك فرق جوهري بين الخيار المعروف في الفقه الإسلامي وعقود الخيارات المتداولة في الأسواق المالية، وهو أن الخيار الشرعي ليس له وجود مستقل دون عقد البيع، فهو جزء من عقد البيع، وأحكامه الشرعية مرتبطة بعقد البيع. أما الخيار المالي فهو عقد مستقل ناجز فيه عاقدان وصيغة ومحل العقد، وهو حق معنوي والتزام وليس محله أسهم أو سندات أو أعيان، وقد كان رأي مجمع الفقه الإسلامي واضحا في تحريم عقود الخيارات في دورته السابعة حيث جاء في قراره: "أن المقصود بعقود الاختيارات أن تكون عوضا عن الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في وقت معين، إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين، وحكمه الشرعي أن عقود الاختيارات

-كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية .

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص: 223

- هي عقود مستحدثة لا تنطوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقا ماليا يجوز أن يكون هناك عوض عنه، فإنه غير جائز شرعا، وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداء فلا يجوز تداولها ولأن الحق لا يجوز أن يكون محل التعاقد فإنه لا فرق بين الحكم بين خيارات العملات أو السلع أو الأوراق المالية<sup>1</sup>.

### ج/ الموقف من البيع على المكشوف .

يعتبر البيع على المكشوف محرم شرعا، وذلك لأن العملية ليست بنية البيع وإنما لهدف المقامرة (الاستفادة من فروق الأسعار دون نية قبض الثمن أو المبيع)، كما أنها تنطوي على بيع لشيء لا يملكه البائع، ولا يتحقق فيها التقابض، ولا فرق في ذلك أن يكون محل البيع عملة أو ورقة مالية أو سلعة، وهو ما أكد عليه مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة والتي قرر فيها: "إن العقود الآجلة بأنواعها التي تجري على المكشوف، أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع بالكيفية التي تجري في السوق المالية (البورصة) - (غير جائزة شرعا، لأنها تشمل بيع الشخص ما لا يملك اعتمادا على أنه سيشتريه فيما بعد ويسلمه في الموعد، وهذا منهي عنه شرعا لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "لا تبع ما ليس عندك"، وكذلك ما رواه الإمام أحمد وأبو داود

<sup>1</sup> الرفاعي، حسن محمد، سوق الأوراق المالية: من المخاطر إلى الأزمات قراءة في أبعادها المالية وأحكامها في الاقتصاد

الإسلامي، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29

بإسناد صحيح عن زيد بن ثابت رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم - "نهى أن تباع السلع حيث تتباع حتى يحوزها التجار إلى ر حالهم".<sup>1</sup>

#### د/ الموقف من الشراء بالهامش :

الشراء بالهامش غير جائز شرعا، وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السابعة: "لا يجوز شراء السهم بقرض ربوي يقدمه السمسار أو غيره للمشتري لقاء رهن 4-6الموقف من الشراء بالهامش الشراء بالهامش غير جائز شرعا، وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السابعة: "لا يجوز شراء السهم بقرض ربوي يقدمه السمسار أو غيره للمشتري لقاء رهن السهم لما في ذلك من المراباة وتوثيقها بالرهن، وهما من الأعمال المحرمة بالنص على لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه كما أن المضاربات على صعود أو هبوط الأسعار تتم بواسطة المضاربيين الذين لا تتوفر لديهم القدرة على دراسة أحوال السوق، وهذا نوع من الغرر الذي نهى عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، والغرر هو الجهالة والمخاطرة ، بمعنى دخول الإنسان في معاملة بناء على توقع مكسب في المستقبل وهو لا يدري أيحصل مقصوده أم لا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> زيدان، محمد أحمد، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها، وتبعياتها الاقتصادية، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي: 13-

14 آذار 2009.ص 96

<sup>2</sup> الشامسي، جاسم بن سالم، ضوابط المصارف الإسلامية والمعاملات فيها وفقا للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985

في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، ملتقى البحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات

العربية المتحدة. ص 156

## المطلب الثالث : دور البنوك الإسلامية في تجنب الأزمات

في خضم تداعيات الأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي ككل، ظهرت أصوات تنادي بتبني نموذج البنوك الإسلامية لتجاوز الأزمة لأن النظام الإسلامي مرتبط بالاقتصاد الحقيقي وبالتالي فإن البنوك الإسلامية لا تتأثر إلا بتأثر الاقتصاد الحقيقي فقط، فالى أي مدى يمكن للبنوك الإسلامية تجنب الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرارها المالي؟ باعتبار البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المالية العالمية فهي تؤثر وتتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، لكن تأثيرها كان أقل حدة مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث أن تأثيرها كان محدوداً، فلم يتعرض أي بنك إسلامي إلى الإفلاس أو صعوبات آلية استدعت تدخلاً من البنوك المركزية بسبب الأزمة، كما أن تأثيره بالأزمة كان إيجابياً أكثر منه سلبياً، وهذا يتضح من خلال مختلف الآثار الإيجابية والسلبية للأزمة المالية العالمية والمتمثلة فيما يلي<sup>1</sup>:

## 1- الآثار الإيجابية

لقد تمكنت البنوك الإسلامية من أن تتجنب الكثير من الأضرار التي تسببت بها أزمة الرهن العقاري بفضل تقيدها بمبادئ الشريعة الإسلامية، بل أن هذه الأزمة أكسبت البنوك الإسلامية العديد من العوامل الإيجابية التي تزيد من قوتها، والتي تتمثل فيما يلي:

- بروز ظاهرة البنوك الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وافساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، وهذه الحقيقة دفعت أصوات غربية كثيرة للمطالبة بتطبيق نظم التمويل الإسلامي للخروج من الأزمة وكان آخرها وأهمها دعوة الفاتيكان لتبني التمويل الإسلامي ولو

<sup>1</sup> رحمانى، موسى، بن براهيم، الغالى، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة

المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص ص: 219-223.

جزئياً كمرج من الأزمة الاقتصادية العالمية ودعوة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، حيث وعدت وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاجارديه، بإجراء تعديلات على النظام التشريعي والقانوني لتمكين فرنسا من أن تصبح سوقاً رئيسية للتمويل الإسلامي، إذ يدعي تقرير أعده أستاذ الاقتصاد أوليفير باستري أن باستطاعة فرنسا استقطاب مبلغ يصل إلى 100 مليار يورو (9,136 مليار دولار) من المؤسسات المالية الإسلامية؛

- اكتساب المنتجات الإسلامية مزيداً من المصداقية باعتبارها ملاذاً للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً بمعدل سنوي مقداره 15% في عام 2008 ووصل حجمه حول العالم إلى تريليون دولار، أي ما يعادل خمسة أضعاف ما كان عليه عام 2003، كما أظهرت الدراسة التي أجرتها مجلة ذي بانكر ماغزين أن الأصول التي تملكها البنوك التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها أو الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن بنوك تقليدية ارتفعت بنسبة 28% لتصل إلى 822 مليار دولار في عام 2009، مقابل 639 مليار دولار في عام 2008، حيث بلغ إجمالي النمو السنوي للأعوام 2006-2009 بنسبة 86,27%، وتشير التوقعات إلى أن الأصول ستصل إلى 033,1 مليار دولار في عام 2010، ويتناقض ذلك بشكل كبير مع الركود في قطاع البنوك التقليدية؛
- أما على صعيد الأرباح المتحققة، فقد حققت الكثير من البنوك الإسلامية نمواً في الأرباح زاد عن الأعوام السابقة، في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من البنوك التقليدية لخسائر فادحة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة 586 مليون دولار عن عام 2008، ونما صافي أرباح المجموعة بنسبة 37% ليصل إلى 201 مليون دولار أمريكي؛

- حافظت البنوك الإسلامية في نهاية 2008 على تفوقها من حيث مؤشر الأمان على البنوك التقليدية، فبلغت نسبة الدين من رأس المال 8,5% مقارنة بـ 3,10% للبنوك التقليدية و 5,8% للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية<sup>1</sup>؛
- أما على مستوى توظيف الموارد البشرية، نجد أن البنوك الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك التقليدية في الدول الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة؛
- زيادة إقبال البنوك الربوية على تبني بعض الخدمات المالية الإسلامية في شكل شبابيك وفروع خاصة بالتعاملات المالية الإسلامية، مما جعل نشاط البنوك الإسلامية يمتد إلى أكثر من 50 دولة حول العالم؛
- تزايد الاهتمام العالمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي على غرار جامعة دوفين في باريس، التي كانت قد بدأت بتقديم دروس خاصة موجهة للطلاب والكوادر الراغبين بالعمل في مجال الصيرفة الإسلامية في فرنسا، وتزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص؛
- تحول الكثير من العملاء من الإيداع لدى البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، هروبا من مسألة الربا التي اتضحت إبعاده عقب الأزمة وخوفا من إفلاس البنوك التقليدية.

<sup>1</sup> موسى رحمانى، بن براهيم الغالى، مرجع سابق، ص ص: 219-223

## 2- الآثار السلبية

على الرغم من عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة بالشكل العنيف الذي تعرضت له البنوك التقليدية، فإنه لا يمكن إهمال أهم التأثيرات غير المباشرة التي تعرضت لها البنوك الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية نظرا لكونها تعيش في عالم يطغى فيه التمويل بالفوائد على غيره، والمتمثلة فيما يلي:

• كشفت الدراسة التي أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللان المليون في البنك الإسلامي للتنمية، في الفترة 2006-2008 أن العائد على حقوق المساهمين تهاوى بنحو 5,33% مقارنة بـ 34,90% بالنسبة للبنوك التقليدية، و34,32% في البنوك التقليدية ذات النواقد الإسلامية في نفس الفترة 2006-2008، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع البنك<sup>1</sup>؛

- انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات البنوك الإسلامية في هذه البورصات سواء استثمارا مباشرا أو عن طريق صناديقها الاستثمارية؛
- هناك بنوك إسلامية تعمل في الدول التي تعرضت للأزمة، لذلك ستكون هي الأخرى عرضة للتأثر بالأزمة من خلال مستوى أداء خدماتها ومداخيلها التي ستتأثر بالضرورة بالانهيارات التي مست جميع القطاعات في تلك الدول؛
- تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء الأزمة، مع وجود غموض وعدم وضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك العالمية من حيث نوع العملة ودرجة تركيز البنوك في دول معينة، وحجم الإيداعات المتبادلة بين البنوك الإسلامية والأجنبية، حيث تحكم هذه الإيداعات القواعد الفقهية وفتاوى وهيئات

<sup>1</sup>موسى رحمانى، بن براهيم الغالي، مرجع سابق، ص ص: 219-223

الرقابة الشرعية، لاسيما في مجالات الخدمات المصرفية والقيام بدور الوكالة نيابة عن البنوك الإسلامية، كما أن من متطلبات التعاون هو الاحتفاظ بالأرصدة بين الطرفين، لذا فإن بعض البنوك الإسلامية قد تأثرت بالأزمة بسبب ارتباطها بالبنوك الأمريكية التي تركزت قروضها على منح الائتمان العقاري؛

- تأثير ارتباط البنوك الإسلامية في احتياجاتها المالية بالعملة القيادية الدولية الرئيسية كالدولار واليورو؛ بالرغم من الأضرار التي تكبدتها البنوك الإسلامية جراء الأزمة المالية العالمية، إلا أنها تبقى طفيفة إذا ما قورنت بتلك الخسائر التي لحقت بالبنوك التقليدية، مما يؤكد صمودها أمام الأزمة المالية العالمية، وهذا راجع إلى السياسات الائتمانية التي تتبعها والتي تتسم بالمحافظة وتجنب الدخول في أدوات الدين أو أدوات الاستثمار التقليدية التي كانت سببا وراء الأزمة، وعلى هذا الأساس تتمثل المناعة الوقائية للبنوك الإسلامية في الضوابط والأسس التي تقوم عليها.

## المبحث الثاني: طرق معالجة الأزمات بعد حدوثها في ظل النظام الإسلامي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين ، ونتناول في المطلب الأول: أدوات الاقتصادية الإسلامية لمواجهة الأزمات، أما في المطلب الثاني: نظام التمويل الإسلامي لمعالجة الأزمات.

### المطلب الأول : أدوات الاقتصادية الإسلامية لمواجهة الأزمات

هناك مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة من أجل الوقاية من حدوث الأزمة، التي تعتبر خلاصة مجموعة من المشكلات المتفاقمة، وبالتالي فلا بد من الاستعداد لذلك من خلال العناصر التي يتم التركيز عليه، وهي:

#### 1- التنبؤ بالأزمة: هناك أربع متغيرات أساسية للتنبؤ بالأزمة، والتي تتمثل في<sup>1</sup>:

قيمة أثر الأزمة: تتمثل في توجيه الأسئلة لأطراف متعددة من النوع " ماذا لو"، وذلك بتوقع أسوأ العواقب التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، ومن خلال الإجابات على الأسئلة تبرز الحاجة لقياس وحساب قيمة أثر الأزمة، بمعنى قياس الخراب والدمار والآثار السلبية التي ستتجم عن الأزمة في حالة عدم اتخاذ تصرف أو إجراء لمواجهة ومنع إدارة هذه الأزمة، ولعل أهم هذه الأسئلة:

- ما هو مستوى التغلغل الذي سنبلغه الأزمة في المؤسسة في حالة انتشارها؟

- إلى أي مدى يمكن أن تصل أخبار وتطورات الأزمة إلى علم جهات خارجية؟

<sup>1</sup> إ.بلجوك، الأزمات الاقتصادية المعاصرة، تعريب علي محمد القزويني، الجزائر، دار العلم للنشر، ط 1، 1985م، ص 17

- إلى أي مدى يمكن أن تتضارب وتتعارض الأزمة مع الأعمال العادية والجوهرية للمؤسسة؟

- إلى أي مدى يمكن أن تتأثر وتتزعزعا الصورة الذهنية للمؤسسة ولإدارتها في ظل الأزمة المحتملة؟

- إلى أي مدى يمكن أن يلحق الدمار والخراب والأذى بالمستوى الأدنى من المؤسسة في ظل الأزمة؟

أ/ عنصر الإحتمالية (تحليل النقاط الحرجة): يتم التعبير عن احتمالية حصول الأزمة المفترضة بقيمة احتمالية من الصفر إلى المائة، بما يسمح بتحديد مستوى خطورة الأزمة المرتقبة، وعليه فإن تحليل احتمالية حدوث الأزمة، يعتمد على تحليل النقاط الحرجة، من خلال كشف الأسباب المحتملة للأزمة، والتي قد تكون بيئية أو تنظيمية أو نتيجة التفاعل بين كليهما.

ب/ درجة التأثير: يتعلق الأمر بتحديد الخطوات التي يمكن أن تستخدم بطريقة فعالة لتقليل تأثير الأزمة إلى أقل حد ممكن، ولكن ينبغي امتلاك المقاييس التي تمكن الإدارة من قياس درجة تأثير الأزمة (جوهرية، غير جوهرية)، ويكون ذلك ممكنا بحكم المعرفة والخبرة في التعامل مع الأزمات<sup>1</sup>.

ج/ تكلفة التدخل لإدارة الأزمة: تقوم الإدارة بحساب تكلفة التدخل لتجنب الأزمة، من حيث التكاليف المادية والمالية، أو التكاليف النقدية المعنوية (الصورة الذهنية والسمعة).

د/ نظم التحذير والإنذار المبكر: تتطلب الإدارة الفعالة للأزمة وجود نظم للتحذير والإنذار المبكر، وهي التي تزود المؤسسة بمراجعة دورية للأداء الإداري والمالي والتنظيمي على

<sup>1</sup> إبلجوك، الأزمات الاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق، ص 18

مستوى المؤسسة وعلى مستوى الصناعة، ويتم قياس ذلك مقارنة مع الماضي ومع المؤسسات والصناعات الأخرى، كما تمكن نظم التحذير والإنذار المبكر المؤسسة بمؤشرات وتحذيرات مبكرة عن احتمال وقوع الأزمة، وبالتالي العمل على تقدير موقف المؤسسة بصورة جيدة، رغم صعوبة منع حدوثها في العديد من الأحيان، ولكن على الأقل التقليل من حدتها، مع تحديد حجم التهديدات والفرص المرتبطة بوقوع الأزمة، بما ينعكس إيجاباً على قيمة المؤسسة ورسالتها وسياساتها، وربما العمل على تغييرها للتعامل مع الأزمة بفعالية.

**2- التخطيط للتعامل مع الأزمة:** يعتبر الإعداد والتخطيط لمواجهة الأزمة من المفاتيح الأساسية لضمان بقاء واستمرار المؤسسة، ويكون ذلك من خلال خطط محدثة وعملية، والتي تعتمد على المعلومات التي تم تحصيلها في المرحلة السابقة، حيث تتيح للمسيرين فرصة التشاور والاتفاق على أسلوب التعامل مع الأزمة المرتقبة قبل وقوعها، حيث من المفترض أن تتضمن الخطة العناصر التالية:

\* قائمة بأنواع الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة (تدقيق حساسية الأزمة).

\* إجراءات وتصرفات محددة للتصرف بموجبها مع مختلف أنواع الأزمات المفترضة.

\* تشكيل فريق من الأفراد المسؤولين عن إدارة الأزمة (فريق إدارة الأزمة)، مهمته الأساسية وضع الخطط واتخاذ القرارات الحرجة، فضلاً عن تنفيذ الخطط والقرارات والإشراف على تنفيذها، مع تزويده بمختلف البيانات والمعلومات. ومن أهم الصفات التي يجب أن تتوفر في الأفراد الذين يشكلون فريق الأزمة، الإبداع والإبتكار، القدرة (القوة)، المعرفة، الرؤية الثاقبة.

\* يجب أن تتضمن الخطة لقاءات بين عناصر من فريق إدارة الأزمة مع أفراد متخصصين في مجالات مختلفة ( إدارة مالية، موارد بشرية، قانونيين...)، للاتفاق على كيفية معالجة الأزمة حسب نوعها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: نظام التمويل الإسلامي لمعالجة الأزمات

لقد طالب الكثير من الخبراء بتطبيق نظام التمويل الإسلامي للخروج من الأزمة المالية العالمية، لكون المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي تمنع كل مسببات الأزمة، كما تعتبر المنتجات المالية الإسلامية أكثر أماناً من نظيرتها التقليدية لكونها مبنية على الاقتصاد الحقيقي وليس على التتظير والخيال والممارسات الخاطئة.

#### الفرع الأول : دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية

تعتبر الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزء هاماً من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد يتراوح في بعض التقديرات من 5,3% إلى 7% من الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة، وتتراوح تلك النسبة من 10% إلى 14% في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية كبيرة الأمر الذي أبرز أهميتها الكبرى في المجتمعات الإسلامية كمؤسسة تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة.

#### 1- أهمية الزكاة كأداة مالية تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي

إن للزكاة وظائف اقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية متكاملة، وفضلاً عن ذلك فهي أداة مالية ونقدية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية والمالية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي، فمن خلال التأثير في نسبة 10% إلى 14% من الدخل القومي في مرحلة الجمع

<sup>1</sup> شويح محمد ، تحليل منهجية إدارة الأعمال من خلال المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، كلية

والتحصيل، أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع فهي تساهم في التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، و يتوقف ذلك الدور على طرق أعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من الأوعية الزكوية المتنوعة، سواء كانت أصولاً رأسمالية أو دخولا متنوعة متولدة عن استغلال هذه الأموال، وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة وتتجدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي.

فالتحكم في طريقة جمع وتحصيل وإنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما أن عدم أخذ طبيعة التكامل بين الأدوات النقدية والمالية سيؤثر سلباً على الاستقرار المطلوب<sup>1</sup>.

## 2- أهمية الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية

تتبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من جانبين على الأقل، الأول يتمثل في وفرة الحصيلة والتي قد تصل إلى 14% من الناتج القومي الأمر الذي يجعلها مصدراً مهماً للتمويل، أما الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة بحيث أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها.

## 3 - دور مؤسسة الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي و المالي في حالات التضخم

### والانكماش

في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم، وحالات الانكماش والركود، يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب في إطار التكامل مع البنك المركزي :

<sup>1</sup> صالح صالح، تطور الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح

لتطوير ومؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص ص: 2-3

### أ/ دور مؤسسة الزكاة في حالات التضخم

تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم من خلال التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها:

- الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولاً لتحقيق المصلحة الحقيقية المرتبة عن تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقداً عن جميع الأموال الزكوية، وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها؛

- التعجيل والجمع المسبق لحصيلة الزكاة: من أجل التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، و يكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسباً للظروف لسائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعا مسبقاً أو أقل من ذلك أو أكثر، و يتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعا للإكراه، إذا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصاباً تجب فيه الزكاة؛

التغيير النوعي لنسب توزيع للزكاة: إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري، وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

### ب/ دور مؤسسة الزكاة في حالات الانكماش و الركود

تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي ومن بين طرق التأثير ما يلي:

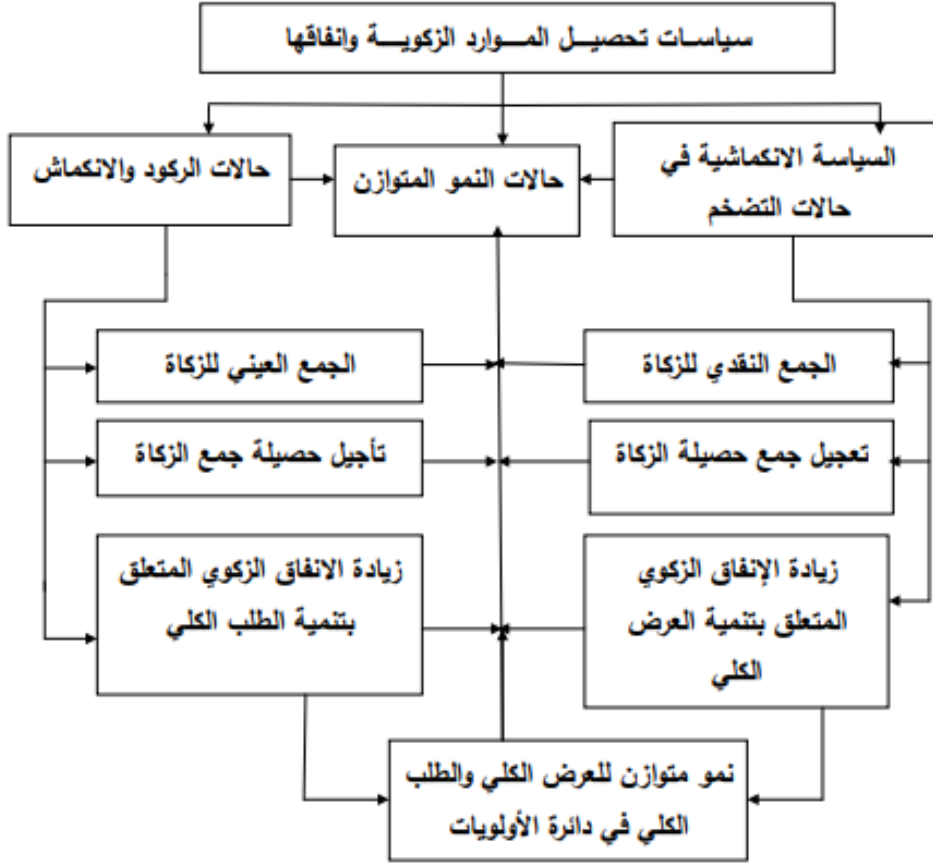
• الجمع العيني للزكاة: قد تضطر الدولة أحيانا بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى الجمع العيني للزكاة، كي لا تؤثر كثيرا في الكتلة النقدية بالانخفاض بمقدار حصيد الزكاة، وبحسب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيد<sup>1</sup>؛

• تأخير جمع الزكاة: قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيد الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ؛

• زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي: من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود و الانكماش والعودة إلى أوضاع النمو الاعتيادية في الاقتصاد الوطني. وهكذا تبين الدور النقدي والمالي للزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي للتحكم في والتأثير في الأوضاع الاقتصادية.

<sup>1</sup>علاش، أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة

الشكل رقم (5): الأدوات النقدية الزكوية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية



المصدر : صالح صالح، مرجع سابق، ص: 6.

#### 4- الآثار الاقتصادية للزكاة :

تؤثر الزكاة على كل من الاستهلاك والاستثمار والبطالة والفقر وغيرها، ومن أهم هذه الآثار الاقتصادية ما يلي<sup>1</sup>:

• إن إقامة هذه الفريضة تحصيلاً وتوزيعاً تتجم عنه زيادة في الطلب الاستهلاكي بسبب نقل الدخل إلى الشرائح ذات الميول الحدية العالية للاستهلاك؛

• زيادة الطلب الاستثماري، إذ أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية سوف تزيد من طلب منتجها على مدخلات الإنتاج بهدف التوسع في إنتاجها، وهذا يعني أن الزيادة سوف تدفع على معالجة البطالة؛

• إن الزكاة لأنها تفرض على المال القابل للنماء دون اشتراط نمائه الفعلي تحتم على مالكة تميمته لكي يدفع الزكاة من نمائه لا من أصله، فإن تقاعس عن ذلك، فإن المال سوف يتناقص بشكل دوري؛

• تعمل الزكاة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتخصيص موارد المجتمع بحسب الحاجات الحقيقية لأبنائه، إذ أن تركز الثروة يؤدي إلى تكريس موارد المجتمع لإنتاج ترف الأغنياء على حساب الفقراء.

#### الفرع الثاني : الاعتماد على أسلوب المشاركة في التمويل الاستثماري

يتسم التمويل الإسلامي بكونه يستند بالدرجة الأساس على مبدأ المشاركة، ولعل أبرز الصيغ المتفق عليها تتمثل في التمويل بكل من المشاركة والتمويل بالمضاربة، التي يتشارك فيها رب المال في العائد كما يشارك في الخسارة، وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم، ولذلك فإن الصناعة

<sup>1</sup> رفيف يونس المصري، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة

العربية السعودية، الطبعة الأولى 1 ، 2009: ص ص، 387-388.

المالية الإسلامية أمامها فرصة ذهبية لتقديم التمويل الإسلامي بديلا عن النظام الرأسمالي وعن النظام الاشتراكي معا، ولكن لكي يتم استغلال هذه الفرصة يجب أن تحرص هذه الصناعة على اعتماد منتجات و أدوات مالية تجسد فلسفة الاقتصاد الإسلامي ومبادئه<sup>1</sup>.

غير أن هذا الهدف بحاجة إلى ضرورة تطبيقه بفعالية من قبل البنوك الإسلامية ذاتها، قبل دعوة الأنظمة المصرفية الغربية إلى اعتماده، حيث لا تزال الأهمية النسبية لكل من التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة في مستويات منخفضة جدا قياسا بالتمويل بالمربحة، ولعل هذه السمة تمثل عاملا مشتركا لدى جميع البنوك الإسلامية على امتداد نطاقها الجغرافي، حيث تعمل البنوك الإسلامية على توجيه العميل إلى التمويل بالمربحة كلما كان ذلك ممكنا.

إن هذه الظاهرة تشكل انتقادا واضحا وبيننا لانحراف البنوك الإسلامية عن رسالتها الأساسية، وهي تمويل العمل الاستثماري الذي يبني على الوسائل المشروعة والمتفق عليها، ومن ذلك فإن هذه الأداة شأنها العمل على توزيع المخاطر على طرفي العملية التمويلية، لا سيما الإنتاجية منها، بحيث لا يستأثر مانح التمويل بالعائد في كل الأحوال، في حين يتحمل الطرف الذي حصل على التمويل الغرم منفردا، ويشارك البنك الدائن في الغنم، و لذلك فإن من مبادئ التمويل الإسلامي الأساسية أنه لا كسب بلا مخاطرة، وهذا ما يساعد على إدخال مزيد من الانضباط في النظام المالي، بتحفيز المؤسسات المالية على بذل مزيد من العناية والاهتمام في تقييم المخاطر والرقابة على استخدام الأموال من قبل المقترضين، حيث أن هذا التقييم المزدوج للمخاطر من جانب الممول ومن جانب المنظم لابد وأن يساعد على حقن مزيد من الانضباط في النظام، والتخفيف إلى حد كبير من الإفراط في الإقراض<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>موسى رحمانى، بن براهيم الغالي، مرجع سابق، ص: 218

<sup>2</sup>سعيد سامي الحلاق، عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص ص: 106-108.

ومن جانب آخر فإن التمويل الذي يكون موجها للغايات الاستهلاكية أو التمويل الشخصي، يمكن أن يستفيد من قنوات التمويل التي تعتمد على صيغ البيوع الآجلة، والتي تتمثل أساسا بصيغة التمويل بالمرابحة، والتي تستوجب توفر سلعة حقيقية يتم تمويلها، بدلا من الاكتفاء بتوفير السيولة فحسب، بحيث يعمل الحاصل على التمويل على التصرف بها كيف ما يشاء، وهنا نستطيع تقليل حالات تسرب التمويل التي تكون غايتها توفير الاحتياجات الترفيهية غير الأساسية، والتي قد لا تتسجم مع أولويات برامج التمويل المعتمدة من قبل البنوك الإسلامية، أو المجتمع الإسلامي.

ومن ناحية أخرى لا بد من وضع سلم أولويات يحدد ما هي احتياجات المجتمع خلال الفترة القادمة، وذلك بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية، وبناء عليه، وفي ظل صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة تركز على الإنتاج منذ البداية، فهي ترتبط بالمشروعات والإنتاج، وما يرتبط بها من أصول حقيقية، تساهم فعلا في زيادة استخدام الموارد وتوظيفها، وعلى النحو الذي يؤدي إلى توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة مستوى الدخل، وبالتالي النهوض بمستوى رفاية المجتمع.

### الفرع الثالث : المشتقات المالية الإسلامية

يمكن الاستفادة من المشتقات المالية في النظام المالي الإسلامي على أنها تقدم أدوات فعالة لإدارة المخاطر العامة، كما يمكن الاستفادة من التوفير الكبير في تكاليف المعاملات وفي التكامل مع المنظومة المالية الدولية، والاستفادة من فرص استثمار الأموال الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي تحتاج إليه الشركات والمؤسسات وكذلك حكومات الدول الإسلامية في تنمية اقتصادياتها، ولكن تطوير المشتقات المالية الإسلامية من خلال الهندسة المالية الإسلامية يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- يجب أن تحقق الفوائد والمنافع للمشتقات المالية التقليدية؛
- يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.

### 1 -المستقبلات وبدائلها المشروعة (السلم وبيع الأجل والإستصناع )

فالمستقبلات فيها تأجيل البدلين، وهو ممنوع شرعا، لأنه لا يفيد التملك الفوري لأحد البدلين والحق في التصرف فيه، وهي الغاية من العقود، فالحيلولة دون تملك المشتري للسلعة، وكذلك الحيلولة دون تملك البائع للثمن يخالف مقتضى العقود، ووجوب الوفاء بها والانتفاع بمحلها، والبديل المشروع للمستقبلات أحد أمرين:

- أ- إما تعجيل المبيع، وتأجيل الثمن، وهو البيع بالأجل، وهو جائز شرعا ويحقق غرض المشتري بالحصول على السلعة والتزامه بثمنها في ذمته، مستفيدا من ذلك التأجيل، مع حق البائع في زيادة الثمن عن البيع الحالي، نظير ما فاته من التقليل المؤدي لزيادة أرباحه، بقبض الثمن الحالي ووضعه في سلع أخرى وهكذا<sup>1</sup>؛
- ب- وإما تأجيل المبيع وتعجيل الثمن، وهو السلم، وهو مشروع أيضا، و يحقق تملك البائع للثمن وانتفاعه به وحصول المشتري لاحقا على السلعة بثمن أرخص من السوق.

على أنه إذا كان المبيع مواد تدخلها الصناعة فإنه يجوز تأجيل جميع أو بعض الثمن أيضا، لأنه بوجود عنصر العمل للتصنيع تأخذ شيئا من الإجابة، وهي منفعة مؤجلة مرتبطة بزمن المستقبل ويجوز تأجيل أجرتها، وهذا التأجيل للمبيع يقتضيه عنصر التصنيع وهو غرض

<sup>1</sup> زوليخة بختي، الاقتصاد الإسلامي نظام بديل للنظام الرأسمالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص مالية دولية، 2 جامعة وهران، 2009-2010، ص: 119.

مقصود للمشتري، فليس تأجيل تسلمه للمبيع - وهو معين - بل بسبب أنه موصوف في الذمة هذا عن الصفقة الأولى التي تتم على أساس السلم أو الاستصناع، أما تتابع الصفقات (التداول) ببيع المشتري سلماً قبل تسلم الصفقة وكذلك المستصنع قبل تسلم المصنوع فهو عند جمهور الفقهاء ممنوع لأنه تداول للديون، وهي هنا ديون سلعية يمتنع تداولها كتداول الدين النقدي، وهناك طرح قديم وحديث في شأن بيع المسلم فيه أو المصنوع قبل قبضهما، ويحتاج ذلك الطرح لبحث مؤصل جماعي ينهض لمواجهة ما حصل عليه الاتفاق في المدونات الفقهية.

## 2- الاختيارات وبدائلها الشرعية (خيار الشرط - العربيون)

لا تتدرج الاختيارات في العقود المالية المباشرة لتمليك وتملك السلع (المعاوضات) ومع ذلك تجعل من الإرادة والمشية محلاً للتعاقد، فهي تقوم على إعطاء حق الشراء أو حق البيع وهي حقوق غير مالية، ولا تجيز الشريعة أن تكون محلاً للمبادلة الرضائية الحقيقية ولو اتجهت إليها إرادة بائع حق الاختيار ومشتريه، فهذا الرضا لا قيمة له لأنه يفقد معنى المتاجرة، و تتمثل البدائل الشرعية لعقود الخيارات فيما يلي:

### أ/ خيار الشرط

أو ما يسمى في القوانين (الشرط الفاسخ) وذلك بأن يدخل الشخص في العقد اللازم (البيع أو الإجارة أو الاستصناع) ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة وهذا يحقق مطلب التروي والتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الربح منها.

### ب/ البيع مع العربيون

وهو لا يخلو عن خيار للمشتري يعطيه حق الفسخ، ولكنه يخسر المبلغ المعجل غالباً باسم العربيون، للتعويض عن البائع الذي حبس سلعته من السعي لبيعها لآخرين غير المشتري مع

حق العربون، والعربون يختلف عن هامش الجدية فهذا الأخير يقع قبل العقد وهو أمانة لدى الحاصل عليه، ولا يستحق منه إلا مقدار الضرر أما العربون فلا يكون إلا ضمن عقد، وهو جزء من ثمن السلعة وليس مقابل حق الفسخ، فإذا تنازل المشتري عن الحق اعتبر جزء فعلياً من الثمن المطلوب تكملته، وإذا استخدم حقه في الفسخ خسر ذلك العربون واعتاض به البائع الذي عادت إليه السلعة، للبحث عن مشتر آخر من شرط العربون تحديد المدة، واحتفاظ البائع بمحل العقد الذي فيه عربون، فليس له التصرف فيه، كما أن حق العربون ليس قابلاً للتداول<sup>1</sup>.

### 3 - المؤشرات الإسلامية: مثال داو جونز لأسواق المال الإسلامية

يعطي داو جونز لأسواق المال، مثالا رائعا لهندسة مالية تقليدية، لكن التعامل بالمؤشر بشكله الحالي صورة من صور القمار لكن الهندسة المالية الإسلامية أعطت بديلا مناسباً، حيث أنشئت مؤشرات داو جونز للسوق الإسلامي للأشخاص الراغبين في الاستثمار وفقاً لموجهات الاقتصاد الإسلامي وأن هذه المؤشرات تسير على خطى الأسهم الخاضعة للشريعة الإسلامية وفي كل أنحاء العالم، وبالتالي فهي تتيح للمستثمرين الإسلاميين أدوات شاملة مبنية على منظور استثماري عالمي حقيقي .

<sup>1</sup> زوليخة بختي، مرجع سابق، ص ص: 235-239 .

## خلاصة:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي من خلال نظامه التمويلي القائم على أسس ومبادئ تحقق الأمن والاستقرار لمختلف القطاعات الاقتصادية ويتوفره على صيغ وأساليب متنوعة تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، كما أنه يستهدف القطاع الحقيقي على عكس النظام التقليدي الذي يمس الجانب المالي على حساب الحقيقي، كأحد أهم الحلول المطروحة للخروج من هذه الأزمة، ومما يعزز هذا الطرح عدم تأثر مؤسسات التمويل الإسلامي بالشكل الذي تأثرت به مؤسسات التمويل التقليدي

# الفصل الثالث

آليات علاج الأزمات المالية  
(أزمة الرهن العقاري)  
وفق النظام الإسلامي

## تمهيد

شكلت الأزمة المالية أكبر صدمة في القطاع المالي وفي ظل هذه الأحداث لاحظ الجميع وعلى رأسهم أهل الاختصاص أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدى واسع لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته، ففي وقت تتوالى فيه ضربات الأزمة المالية على الكثير من البنوك التقليدية فإن تأثيرات هذه الأزمة على البنوك الإسلامية كانت ضئيلة، مقارنة بالبنوك الأخرى حيث حقق النظام المالي الإسلامي نجاحا ملحوظا في مواجهة أزمة السيولة واستطاعت مصارفه زيادة رؤوس أموالها واستقطاب المزيد من الزبائن مما دفع بالاهتمام بالصناعة البنكية الإسلامية من قبل العديد من المؤسسات المالية العالمية الشهيرة، وبعض الدول الأوروبية التي بدأت بإنشاء فروع إسلامية أو بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال ما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين نتناول من خلالهما:

**المبحث الأول: الإطار العام لأزمة الرهن العقاري تأثيرها على أداء الأسواق المالية العربية**

**المبحث الثاني: الحلول الإسلامية المعتمدة لمعالجة الأزمة**

## المبحث الأول: الإطار العام لأزمة الرهن العقاري وتأثيرها على أداء الأسواق المالية العربية

أصبح موضوع أسواق الأوراق المالية يحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء و ذلك لما تقوم به الأسواق من حشد للمدخرات الوطنية، وتوجيهها لقنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني و تزيد من معدلات الرفاه لأفراده، إلا أنه كان للأزمة المالية العالمية 2008 التي نشأت داخل أسواق الأوراق المالية انعكاسات كبيرة على أداء هذه الأسواق.

### المطلب الأول: جذور أزمة الرهن العقاري

واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية مست الأسواق المالية الونية والدولية و أثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة و بشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة الكساد 1929 وتعود بداية الأزمة إلى سنة 2007 عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري<sup>1</sup>.

#### 1-تعريف أزمة الرهن العقاري

أزمة الرهن العقاري 2008 هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهافت البنوك على منح القروض عالية المخاطر ،و اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929 ،حيث بدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى باقي دول العالم لتشمل الدول الأوروبية و الدول الآسيوية و الدول الخليجية و

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،جامعة أم

الدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، و قد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2008 إلى 19 بنكا<sup>1</sup>.

و يمكن تعريف القروض عالية المخاطر (subprime) كالتالي:

هي نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها ، و التي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي ، و في أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة لقروض subprime للقوانين البنكية .حيث يتم تصنيف المقترض ضمن هذه الفئة إذ نخفض صنفه عن 620، وفي هذه الحالة يعتبر المقترض ذو مخاطر كبيرة جدا و مشكوك فيه.

حيث قررت مؤسسة أمريكية سنة 1990 جمع أقصى معلومات حول ديون الأمريكيين مثل: ( حجم القروض، التأخر عن السداد، عدد ونوع القرض )، ليتم فيما بعد تشكيل مجموعة من القروض على أساس سلوك المستهلك للقرض، واحتساب هذا الصنف.

ففي البداية يعطي للمستهلك كثير الاقتراض رقما كبيرا، لأن النظام الأمريكي يعتبر القروض مقبولة، هذا يعني أن المستهلك يساهم في النمو الاقتصادي ،يليه حذف أرقام إذا لم يحترم المقترض شروط الإقراض.

أما بالنسبة للأجانب، لا يمنح لهم قروض إلا إذا حصلوا سابقا على قرض، لذا ينشئ البنك قروض اصطناعية، فيضع الأجانب الأموال في الصندوق ثم يقترضونها، مما يسمح بتسجيل العديد من الصفقات الوهمية في مكاتب الائتمان.

<sup>1</sup> - فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم

## 2- تفسير هيمان مانسكي ( HYMAN MINSKY ) لأزمة الرهن العقاري

يشير هيمان مانسكي (1919-1996) في كتابه STABILIZING AN UNSTABLE ECONOMY الذي صدر سنة 1986 إلى نظرية الأسواق المالية، و التي تفسر بوضوح ما يحدث منذ فترة قليلة، فحسب مانسكي تفسر أزمة الرهن العقاري 2008 كما يلي:

في فترة الرواج الاقتصادي يفقد الأعوان الاقتصاديون (البنوك، المؤسسات و المستهلكين ) الشعور بالخطر، مما يؤدي إلى انخفاض التهرب و كنتيجة للمنافسة ما بين البنوك تحاول هذه الأخيرة دائما محاولة استحداث منتجات مالية جديدة، و في هذه الحالة يميز مانسكي بين ثلاث فئات من المقترضين:

أ- الفئة الأولى: الأعوان الاقتصاديون ذوي الملاءة المالية، تعتبر هذه الفئة بدون مخاطرة، حيث يستطيع المقترض تسديد رأس المال بالإضافة إلى فوائد الدين<sup>1</sup>.

ب- الفئة الثانية: المضاربون، وتعتبر هذه الفئة أكثر مخاطرة مقارنة بالفئة الأولى وأقل مخاطرة مقارنة بالفئة الثالثة، حيث يسدد المقترض في هذه الحالة فوائد الدين ولكن لا يستطيع التخلص كليا من ديونه، حيث تطالب هذه الفئة دائما بتأجيل التسديد.

ج- الفئة الثالثة: تسمى هذه الفئة حسب مانسكي مدينين بانزي ( Débiteurs ponzie ) والتي يقصد بها المؤسسة أو الفرد الذي يعتبر فقيرا جدا ليس فقط لتسديد الفوائد، فأملهم الوحيد هو ارتفاع قيمة الأصول التي بحوزتهم، و حاليا هذه هي حالة كل الأمريكيين ذوي

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،جامعة أم

الوضعية المالية الرديئة ومالكي العقارات بواسطة قرض الرهن العقاري، عكس توقعاتهم، لم ترتفع عقاراتهم و ليس لهم وسيلة لتسديد ديونهم.

### **3-ميكانيزم أزمة الرهن العقاري**

اندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية العام 2007 حيث تكاثفت عدة أسباب لذلك من ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، مع بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطر في الاقتراض والاقتراض، وقد ظهرت أزمة الرهن العقاري عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات وأخذت التسلسل التالي:

❖ **فيفري 2007:** الولايات المتحدة الأمريكية تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدى إلى عمليات إفلاس المؤسسات المصرفية<sup>1</sup>.

❖ **جوان 2007:** بنك الاستثمار الأمريكي (streams bear) ، هو أول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن لعقاري

❖ **أوت 2007:** البنك المركزي الأوربي يضخ 94,8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفيدرالية الأمريكية تضخ 24 مليار دولار، كما تدخل العديد من البنوك الأخرى مثل اليابان والبنك السويسري، كما شهدت البورصات تدهورا شديدا أمام المخاطر اتساع الأزمة وتدخلت البنوك المركزية لدعم سوق السيولة.

---

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم

❖ **سبتمبر 2007:** بنك انجلترا يمنح قرضا إلى بنك (nothern rock) لتجنيبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه.

❖ **أكتوبر 2007:** بنك "يو بي أس" السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته ب 4 مليار فرنك.

❖ **جانفي 2008:** الخزينة الفيدرالية الأمريكية تخفض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3,5% وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بعد استثنائي.

❖ **مارس 2008:** الخزينة الفيدرالية الأمريكية تقول بأنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى.

العلاق البنكي الأمريكي (Chase Jp Morgan) يعلن شراءه لبنك (steams bear)، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفيدرالية الأمريكية.

**جويلية 2008:** الوضع يشتد على مؤسستي (Freddie Mac) و (Fannie Mae) الأمريكيتين المتخصصةين في إعادة تمويل القروض العقارية، و الخزينة الأمريكية تعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري وهاتين الأخيرتين تمولان نصف القروض العقارية في السوق الأمريكية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم

## المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري

إن أزمة الرهن العقاري أزمة مالية بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل - إلى حد كبير - عما يحدث في الاقتصاد العيني، و يمكن تحديد تلك الأسباب في أسباب مباشرة، وأخرى غير مباشرة<sup>1</sup>.

### 1- أسباب مباشرة:

في الواقع، هناك مجموعة متشابكة من الأسباب المباشرة التي حفزت حدوث الأزمة و فيما يلي أهم أبرز تلك الأسباب و العوامل:

### أ/ الرهون العقارية الأقل جودة (subprime)

ذلك أن المواطن الأمريكي يشتري العقار من خلال الحصول على قروض من البنوك مقابل رهن هذا العقار، وعندما يرتفع ثمن هذا العقار المرهون يحصل مالك العقار على قرض ثاني جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية و من هنا تسمى الرهون العقارية الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار.

### ب/ ضعف النظام الرقابي ، غياب الشفافية و عدم تماثل المعلومات

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،جامعة أم

أثبتت أزمة الرهن العقاري 2008 وما ترتب عنها من إفلاس العديد من الشركات الكبيرة، فشل الحوكمة في ضمان وحماية حقوق المساهمين وضبط أداء الشركات، وذلك بسبب فشل مجالس الإدارة في القيام بدورها الإداري والإشرافي والتنظيمي بطريقة جيدة، وخاصة في بعض المؤسسات المالية، حيث ساهم ضعف الإطار التنظيمي والرقابي في هذه المؤسسات والتقدير الضعيف للمخاطر بقدر كبير في حدوث الأزمة .

وقد انتشر مشكل عدم تماثل المعلومات إلى سوق ما بين البنوك نتيجة التخوف والشك حول ملاءة البنوك، وبالتالي رفع معدلات الفائدة في هذه السوق وحدث شح في السيولة.

### **ج/ التوسع في التعامل بالمشتقات المالية**

لعل الكثير من المشتقات المالية أسهمت في تشكيل فقاعة سندات الرهن العقاري وانتشار الأزمة المالية 2008 خارج حدود السيطرة، إلا أن أبرز هذه المشتقات وأكثرها أذى هي أدوات تبادل القروض غير القابلة للسداد التي أصبحت تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل المالية أو الأصول المالية السامة .

تتسم هذه الأدوات أنها غير منظمة بشكل كامل، وكان يتم التعاقد على كثير منها من خلال الهاتف ودون طلب لمستندات تثبت ملاءة المدينين أو تاريخهم الائتماني أو حتى مصادر دخلهم<sup>1</sup>.

### **2- أسباب غير مباشرة**

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،جامعة أم

إذا كانت العوامل السابقة من أهم الأسباب المباشرة للأزمة المالية العالمية 2008، فإن هناك أسباب غير مباشرة ساهمت أيضا إما في نشأة هذه الأزمة، أو في تفاقمها، أهمها:

### أ/ انعدام الثقة بين المؤسسات المالية

من الأسباب المألوفة للأزمات المالية اهتزاز الثقة في اقتصاد دولة ما، أو في قيمة عملتها، غير أن هذه المسألة أخذت بعدا آخر خلال الأزمة المالية العالمية 2008، حي غابت الثقة بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم فيما بينها، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية 2008- بعد نشوئها- إذ امتنعت هذه المؤسسات عن إقراض بعضها تحسبا لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها، وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال، خاصة بعد انتشار الهلع والذعر بين المودعين وإقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك<sup>1</sup>.

### ب/ انخفاض سعر الصرف (اليوان ) الصيني

يرى البعض أن الصين تعد من أهم أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أن سعر الصرف (اليوان) جعل البضائع الصينية رخيصة للغاية، و دفع المستهلك الأمريكي إلى شرائها بكثرة، وقد وفر هذا للصين سيولة نقدية كبيرة، وظفتها في شراء سندات خزانة أمريكية، و سندات قروض مدعومة برهون عقارية مما يسمح للبنوك الأمريكية بتوسيع دائرة الإقراض، وتسبب في الأزمة المالية العالمية 2008، لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائبة الضغط على الصين باستمرار من قبل، لكي تتمكن من إقناع الصين برفع أسعار الصرف لعملتها، ولكنها لم تتجح.

### ج/ العجز الهيكلي لصندوق النقد الدولي

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، نفس المرجع السابق، ص16

على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يجري باستمرار تعزيز دوره الاستشاري في مجال السياسة المالية الكلية على مستوى العالم، وأنه سمح له في سبيل ذلك بتقييم القطاع المالي للدول الأعضاء فيه، ودمج نتائج هذا التقييم في "برامج التقييم التي يجريها مع البنك الدولي اعتباراً من 1999. إلا أن هذه البرامج كانت غير منتظمة من قبل، ولم يكن الصندوق يستطيع إجرائها إلا بعد الحصول على موافقة الدول الأعضاء، وترفض الدول الكبرى باستمرار تدخل الصندوق لتقييم برامج الأداء المالي فيها.

### **المطلب الثالث : مظاهر أزمة الرهن العقاري و المؤسسات المتضررة منها**

لقد بدأت معالم الأزمة المالية العالمية 2008 في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع خطط للإنقاذ.

#### **1- مظاهر أزمة الرهن العقاري**

تبرز مظاهر الأزمة المالية العالمية في مجموعة من الاضطرابات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي والتي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

-التسرع في سحب الإيداعات من البنوك، وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة<sup>1</sup>.

- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها.

---

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،جامعة أم

- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين من سداد دينهم.

- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث ارتباكاً وخلافاً في مؤشرات الهبوط و الصعود.

- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة و تجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مضخمة.

- انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.

- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.

- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا ما أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس<sup>1</sup>.

## **2- بعض المؤسسات المتضررة من أزمة الرهن العقاري**

فيما يلي لائحة بأسماء البنوك والمؤسسات المالية و شركات التأمين المتضررة منذ بداية أزمة الرهن العقاري 2008 أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية:

<sup>1</sup> - فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،جامعة أم

- البنك البريطاني "نورذن روك" أول بنك للقرض العقاري في بريطانيا تم تأميمه من طرف لحكومة البريطانية في 17 فيفري 2008
- بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" الذي يعاني من نقص في السيولة اشتراه بنك "جيب ي مورغان تشيز" في 16 مارس 2008 بمساعدة السلطات الفيدرالية.
- البنك البريطاني "اليانس أن لايسستر" أعلن في 14 جويلية 2008 أن البنك "سانتندر" الاسباني اشتراه بقيمة 1,66 مليار يورو فقط مع زيادة رأس ماله بواقع مليار جنيه<sup>1</sup>.
- بنك الأعمال الأمريكي "ليمان براذرز" وضع في 15 سبتمبر 2008 تحت حماية قانون الافلاس قبل تصفيته و اشترى البنك البريطاني "باركليز" نشاطاته الامريكية في حين لشترى البنك الياباني "نومورا هولدينغ" النشاطات في أوروبا و اسيا و الشرق الأوسط.
- البنك "أوف أمريكا" اشترى بنك الأعمال الأمريكي "ميريل لينش" في 15 سبتمبر 2008
- تأميم المجموعة الأمريكية العملاقة في مجال التأمين "إيه أي جي" في 16 سبتمبر 2008 لتفادي افلاسها .
- اشترى البنك "لويد تي أس بي" منافسه البريطاني "أتش بي أو أس" رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسمة في 15 سبتمبر 2008.

بنكا الأعمال المستقلان "غولدمان ساكس" و "مورغان ستانلي" اضطررا في 21 سبتمبر 2008 إلى التحول إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين يحصل "غولدمان ساكس" على

---

<sup>1</sup> - فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم

تمويل بقيمة 5مليار و "مورغان ستانلي" يفتح رأسماله أمام البنك الياباني "ميتسوبيشي يو أف جي".

- المجموعة الأمريكية "واشنطن ميو تشوال" سادس بنك أمريكي من حيث الأصول أعلنت إفلاسها في 25 سبتمبر 2008 أغلقتها السلطات الأمريكية ونظمت التحويل الفوري لودائعها إلى منافسها " جي بي مورغان تشيز".

- انهارت المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية " فورتيس" مقابل حصص في رأسمال المؤسسة.

- إفلاس خمس بنوك أمريكية في يوم واحد بتاريخ 2 أوت 2009 وتكبد خسائر بمقدار 700 مليون دولار، ومن أشهرها بنك (Mutuelle Washington)

- منذ بداية الأزمة المالية أفلس 71 بنك أمريكي حسب بيانات أوت 2009.

### **المطلب الرابع: تأثير أزمة الرهن العقاري على بعض أسواق الأوراق المالية العربية**

يمكن القول أن أزمة الرهن العقاري قد أثرت بشكل كبير على مؤشرات سوق الأوراق المالية العربية إلا أن هذا التأثير تتباين حدته من بلد لآخر.

#### **1- أثر أزمة الرهن العقاري على سوق عمان للأوراق المالية**

تمثل سوق عمان للأوراق المالية الشريان الأساسي في حركة الاستثمار داخل القطاع المالي والمصرفي في الأردن تحديدا والاقتصاد الأردني بصفة عامة، وتعد هذه السوق ذات ارتباطات واسعة مع أسواق المال العالمية، فضلا عن تميزها باتساع حجم معاملاتها وكبر رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وفيما يلي أهم المؤشرات المالية في هذه السوق للفترة (2003-2009).

الجدول رقم (2): معدلات نمو مؤشرات سوق عمان للأوراق المالية للفترة (2003-2009)

السنوات	القيمة السوقية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	حجم التداول (مليون دولار)	معدل النمو (%)	معدل دوران السهم (%)	معدل النمو (%)
2003	1096.98	-	916.57	-	8.36	-
2004	18383.4	67.69	2057.99	124.53	11.19	33.85
2005	37638.81	104.74	6230.92	202.77	16.55	47.9
2006	29729.5	-21.01	33329.5	-46.57	11.2	-3.33
2007	41232.5	38.7	4728.9	42.03	8.8	2.68
2008	35844.1	-13.1	3156.0	-33.26	8.8	-23.5
2009	34089.7	4.9	2486.5	-21.21	7.3	-17.05

المصدر: فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض أسواق الأوراق المالية العربية-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 25

إذ تشير معدلات النمو السنوية لسوق عمان للأوراق المالية ارتفاعها خلال السنوات 2003، 2004 و 2005 ولكن يلاحظ الانخفاض الكبير في معدلاتها في سنة 2006 لتصل إلى -21،01، -46،57، -32،33 على التوالي مما يعكس أن هناك تأثيرا ماليا واضحا في سنة 2006، داخل سوق الأوراق المالية الأردنية و بالتالي يدل على بداية أزمة مالية على وشك الظهور، وتحسنت معدلات النمو هذه المؤشرات المالية نسبيا سنة 2007 لتحقق معدلات نمو متواضعة مقارنة بمعدلات النمو في هذه المؤشرات قبل سنة 2006. و لكن الأزمة المالية أثرت بصورة كبيرة على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية نتيجة ارتباطات

هذه السوق بالأسواق العالمية وهذا ما تجلى في تحقيق معدلات نمو سالبة في جميع المؤشرات المالية لسوق عمان للأوراق المالية خلال سنة 2008<sup>1</sup>.

## 2- أثر أزمة الرهن العقاري على سوق مصر للأوراق المالية

لم تكن مصر بعيدة عن تأثيرات أزمة الرهن العقاري وتراكماتها السلبية وذلك لاعتمادها على اقتصاد السوق في جميع قطاعاته الاقتصادية و ما يترتب عليه من تشابكات عالمية .

والجدول الآتي يمثل أهم المؤشرات المالية لهذه السوق للفترة (2003-2009)

الجدول رقم (3):معدلات نمو مؤشرات سوق مصر للأوراق المالية للفترة (2003-2009)

السنوات	القيمة السوقية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	حجم التداول (مليون دولار)	معدل النمو (%)	معدل دوران السهم (%)	معدل النمو (%)
2003	27847.48	_	1226.07	_	4.4	_
2004	38076.48	36.73	2325.62	89.7	6.11	38.9
2005	79507.56	108.81	10085.21	333.66	12.68	107.53
2006	93496	17.6	12874	27.65	13.8	8.83
2007	138828	48.5	23924	85.83	17.2	24.64

<sup>1</sup> فوزية صاحبي،تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض

أسواق الأوراق المالية العربية-،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،جامعة أم

### الفصل الثالث آليات علاج الأزمات المالية (أزمة الرهن العقاري وفق النظام الإسلامي)

2008	85923	-38.11	7948	66.78-	9.2	-46.51
2009	102750	19.6	15311.5	92.65	14.9	61.96

المصدر: فوزية صاحبي، مرجع سبق ذكره، ص58

إذ يشير الجدول إلى أن معدلات النمو الحاصلة في مؤشرات سوق مصر للأوراق المالية خلال مدة الدراسة شهدت ارتفاعاً مستمراً في هذه المؤشرات إلا في عام 2008 فيلاحظ الانخفاض الكبير لجميع المؤشرات المختارة في سوق مصر للأوراق المالية والتي حققت معدلات نمو سالبة على التوالي مما يبين تداعيات أزمة الرهن العقاري والآثار السلبية على جميع مؤشرات سوق الأوراق المالية في مصر.

#### 3- أثر أزمة الرهن العقاري على سوق دبي للأوراق المالية:

الجدول الآتي يمثل تور المؤشرات المالية في سوق دبي للأوراق المالية و معدلات النمو الحاصلة فيها للفترة (2003-2009) كآلاتي:

#### الجدول رقم(4):معدلات نمو مؤشرات سوق دبي للأوراق المالية للفترة (2003-2009)

السنوات	القيمة السوقية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	حجم التداول (مليون دولار)	معدل النمو (%)	معدل دوران السهم (%)	معدل النمو (%)
2003	14284.23	-	4877.7	-	3.35	-
2004	3500.9	146	6856.07	133.5	19.54	483
2005	111992.68	219	26914.02	293	24.03	23
2006	86895.0	-22.4	13.734	-99.95	15.08	-34
2007	138179.0	59	53.983	293	39.1	148
2008	63099.0	-54.34	10.241	-81	16.2	-59
2009	66468.0	5.34	10.616	3.7	16.0	-1.24

المصدر: فوزية صاحبي، مرجع سبق ذكره، ص69-70

و يلاحظ من الجدول رقم -3 أن المؤشرات سوق دبي للأوراق المالية قد انخفضت بنسبة كبيرة في سنة 2008 و هذا ما أظهرته معدلات النمو السنوية إذ سجلت هذه المؤشرات معدل نمو سالب بلغ (-59%,-81%,-54.34%) على التوالي مما يبين حجم التأثير الكبير لأزمة الرهن العقاري 2008 على سوق دبي للأوراق المالية ولكن الملاحظ في هذه البيانات أن جميع المؤشرات المالية في سنة 2006 قد سجلت انخفاضا كبيرا وواضحا وبمعدلات نمو سالبة مما يدل على أن جذور هذه الأزمة كانت قبل عام 2008 و كان التأثير واضحا في سنة 2006<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الحلول الإسلامية المعتمدة لمعالجة الأزمة:

إن مفاهيم و قواعد و ضوابط النظام المالي الإسلامي و مؤسساته المالية أنه يحرم كل النظم التي كانت سبب في وجود الأزمة في النظام الرأسمالي و هذه النظم تتعارض مع فطرة الإنسان و مقاصده الشرعية و ليثبت حل الأزمة من الناحية الإسلامية فإن علينا طرح منظومة اقتصادية متكاملة و مترابطة و أن الاقتصاد الإسلامي يستطيع تقديم حلول وأنظمة العمل التي يمكن تطبيقها لحل الأزمة

### المطلب الأول: الاعتماد على التمويل الإسلامي كآلية لعلاج الأزمة:

بعدها صدمت الأوساط الاقتصادية العالمية بالأزمة المالية العالمية 2008، تعددت الرؤى والاجتهادات التي حاولت تفسير أسباب هذه الأزمة وتقديم الحلول الناجعة التي تحول دون تكرارها مستقبلا وفي خضم هذه الأحداث حضي الطرح الإسلامي حول الأزمة العالمية بصدى واسع، ومنحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلا عن الصيرفة التقليدية.

<sup>1</sup> - فوزية صاحبي، مرجع سبق ذكره، ص 69-70

## 1- مفهوم التمويل الإسلامي و أهم خصائصه

### أ/ مفهوم التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية معروفة وهي أن الربح يستحق في الشريعة الإسلامية بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، وبما أن التمويل المصرفي يعتمد على الملك أساساً للربح، فإن القاعدة تقتضي أن من ملك شيئاً استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء<sup>1</sup>.

أما المفهوم المعاصر للتمويل الإسلامي فهو عبارة عن: "علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل و المؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء لتغطية الحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة"

### ب/ خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه و تفرقه عن التمويل عن التمويل التقليدي، حيث أن الأول يركز على مجموعة من القيم و الأسس التي تعتبر مناقضة لتلك التي يقوم عليها الثاني ، ويمكن تلخيص تلك الخصائص في النقاط التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> -نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص309

<sup>2</sup> - ديبح فاطمة الزهرة، مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مذكرة تخرج ضمن متطلبات

نيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون -تيارت-، 2014-2015، ص83

**1- عدم التعامل بالفائدة أو الربا:** وهو الأساس الجوهري للتمويل الإسلامي ،حيث يحرم استخدام الفائدة تحريماً قطعياً في الشريعة الإسلامية أياً كانت صورها أو أشكالها ،أخذاً أو عطاءً، قبولاً، خصماً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،و قد حرمت المعاملات المبنية على الفائدة تحريماً قاطعاً في القرآن الكريم بإعتبارها ربا لإخراجها النقود عن وظائفها الأساسية وتحويلها إلى لعبة تباع و تشتري حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "النقود رؤوس أموال وجدت ليتجر بها لا فيها فالنقود لا تند نقوداً و إنما هي وسيط للتبادل و معيار لتقويم السلع والخدمات و من آيات تحريم الربا قوله تعالى: ( يا أيها الذين لا تاكلوا الربا أضعافاً مضاعفة و اتقوا الله لعلمكم تفلحون)<sup>1</sup>

**2- تمويل أخلاقي:** يعتبر الجانب الأخلاقي سمة أساسية في هذا التمويل ،حيث أنه يهتم بتمويل المشاريع الحلال والمباحة شرعاً من خلال المفاضلة بين المشاريع الطالبة للتمويل بالاعتماد على سلامتها الشرعية ثم الاقتصادية وتؤدي هذه الميزة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ارتفاع دورها الاجتماعي من خلال التوازن بين مصالحها الخاصة والمصلحة الاجتماعية فهي تراعي المصالح الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مصالحها الخاصة.

**3- تمويل متنوع:** يتميز التمويل الإسلامي بأنه يتوفر على عدة صيغ تمويلية، وهذا ما يجعل المحفظة التمويلية متنوعة في صيغتها وبالتالي متنوعة في مخاطرها، حيث توجد أساليب التمويل قائمة على التبرعات و الإحسان ومد يد العون كالقرض الحسن والزكاة، وأساليب التمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة وغيرها وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري كبيع السلم و الاستصناع والإجارة، ومهما تنوعت المنتجات المالية فهي تشترك في صيغة الاستناد

<sup>1</sup> -القرآن الكريم :سورة آل عمران، الآية 130.

على أصول حقيقية، ولا يجوز التعامل بمنتجات تستند على الديون كالمشتقات المالية، حيث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم "بيع الكالئ بالكالئ" أي بيع الدين بالدين، ناهيك عن بيع ما لا يملك حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم لحكيم ابن حزام: "لا تبع ما لا تملك"

4-تمويل حقيقي: لا تتخذ المؤسسات التمويلية الإسلامية محلاً لتعامل حتى لا تقع في الربا، فمحل التعامل عندها هو الأصول والسلع والخدمات الحقيقية، حيث أن المدقق في التمويل هذه المؤسسات يجد أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادي للاقتصاد وبانتاجه الحقيقي فهو يقوم على أساس العوائد المشروع وليس على أساس ذمة المستفيد من التمويل<sup>1</sup>.

## 2-فعالية الإستراتيجية التمويلية الإسلامية في مواجهة الأزمة

للتحويل الإسلامي صيغ عديدة تعد بدائل للتمويل الربوي، ولكل صيغة من الصيغ مدلولات اقتصادية مختلفة لأرباب المال والمستفيدين من التمويل، وفيما يلي نتناول أهم الأدوات التمويلية التي اعتمدت عليها البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة.

### أ/ صيغ التمويل القائمة على المشاركات

مبدأ المشاركة قديم معروف وهو يتضمن بشكله التعاقدى اشتراك عدد من الأشخاص في مشروع بقصد الربح والتطبيق التمويلي لهذا المبدأ من أهم الأساليب التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية متخذة بذلك عدة أشكال: المشاركة، المضاربة، المشاركة المنتهية بالتملك.

<sup>1</sup> - ديبح فاطمة الزهرة، مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مذكرة تخرج ضمن متطلبات

1. **المشاركة التمويلية:** وفيها يشارك البنك الإسلامي شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته والاطلاع على جميع أعماله والمشاركة في اتخاذ القرار والجلوس في مجلس الإدارة ويقتسمان في آخر نتائج المشروع الربح والخسارة بحسب المساهمة في رأس المال أو حسب الإتفاق، وتستعمل المشاركة التمويلية في تمويل رأس المال الثابت وتمويل رأس المال العامل بحسب مدتها.

2. **المشاركة المنتهية بالتمليك:** وهذه المشاركة يساهم فيها البنك الإسلامي في رأس مال شركة أو مصنع أو زراعة أو خلافة مع شريك أو أكثر والأرباح المتحققة من هذه المشاركات توزع بين البنك والشركاء بموجب الاتفاق عند الاتفاق و عندما يبدأ المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية معينة متفق عليها مملوكا من طرف العميل.

3. **المضاربة:** عقد المضاربة من أكثر العقود أهمية للنشاط الإقتصادي الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة كما كان في الماضي أيضا، وهي عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف في الربح بنسبة معلومة من الإيراد<sup>1</sup>.

ب/ **التمويل بالبيع:** يقوم التمويل بالبيع على شراء سلعة من قبل البنك الإسلامي ثم يبيعها للطرف الذي يحتاجها مع الدفع الآجل فيكون التمويل لمدة بيع الآجل للبنك، لأن

<sup>1</sup> - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات

المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة

البنك الإسلامي التمويلي في التمويل بالبيع هو المالك، فالبنك عند شرائه للسلعة له الحق ببيعها بسعر حاضر أو آجل يزيد أو ينقص عن ثمن أو كلفة الشراء، كما يضاف إلى ذلك إنها جاهزة، فلا إسلام يشجع على البيع وتوظيف رؤوس الأموال فيه، كما جاء في الحديث الشريف: "اتجروا في أموال اليتامى حتى لا لتأكلها الزكاة"

ويتخذ التمويل بالبيع عدة أشكال أهمها ثلاثة هي :

1. **المرابحة:** تعتبر المرابحة من أكثر أساليب التمويل استعمالاً لدى المصارف

الإسلامية وهي تتضمن إبرام عقود يلتزم بموجبها البائعون بنقل ملكية سلعة لهم أو حقوقهم العينية بمقابل نقدي يتضمن هامش ربح مقبول شرعاً<sup>1</sup>. وتستند مشروعية المرابحة إلى قوله تعالى: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم"<sup>2</sup>

2. **بيع السلم:** السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، أما في الشرع فهو كما عرفه الإمام النووي أنه عقد على الموصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلاً، أي أن البضاعة المشتراة دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلاً للبائع.

3. **الإستصناع:** يعبر المصرف الإسلامي من خلال هذا البيع عن رغبته في استصناع

السلعة (طلب صناعتها من الصانع)، ويتم تحديد السلعة و ثمنها ووقت تسليمها في عقد الاستصناع حيث يدفع المصرف ثمن السلعة معجلاً ثم يحصل على السلعة،

<sup>1</sup> - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات

المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة

الحاج لخضر، بانته، ص310

<sup>2</sup> - القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 198

ويقوم المصرف الإسلامي من خلال علاقاته الواسعة مع الصناعيين والتجار ببيع هذه السلعة بثمن عاجل أو آجل.

ج/ التمويل بالإجارة: يعتبر التمويل بإجارة تمويلا من خارج الميزانية لأن المستأجر يستطيع استعمال الآلات المستأجرة أو غيرها من الأصول دون أن يقوم بشرائها، وهو بذلك يتجنب أن يدخل ثمنها في الميزانية.

### المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي و معدل الفائدة الصفرية

في ظل الأزمة المالية العالمية أشار العديد من الدعاة والفقهاء والمختصين في الإقتصاد الإسلامي إلى أن سياسة معدل الفائدة الصفري التي انتهجتها بعض البنوك المركزية تعني إلغاء الربا، أو اعتماد معدل فائدة إسلامي<sup>1</sup>.

#### 1- الإقتصاد الإسلامي ومعدل الفائدة الصفري

في عام 1971م نقل عن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قوله: "إننا جميعا كينزيون (we are all now keyneslans)، مجارة لهذا القول وعلى إثر انتهاج سياسة معدل الفائدة الصفري أعلن المحلل المالي وليام بيسك: "يمكن أننا تحولنا إلى مصرفيين إسلاميين (we may all be bankers islamic).

وأشار بعض المسلمين أن اليابانيين اكتشفوا بالممارسة العملية الضرر البالغ الذي تسببه القروض لا بالفائدة للنشاط الاقتصادي في البلاد، ومن ثم تبنت اليابان سياسة معدل فائدة

<sup>1</sup> -أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية و المصرفية-النظام المصرفي الإسلامي

نموذجاً-، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم

الصفري ووصلت إلى النتيجة التي أمر بها الإسلام قبل أكثر من أربعة عشر قرناً حين حرماً الربا.

إن سياسة معدل الفائدة الصفري هو إجراء وقائي واستثنائي يستخدم لتفادي الانكماش أي الانخفاض شبه العام للنشاط الاقتصادي ولأسعار السلع والخدمات على مدى شهور أو سنوات عديدة، وقد تساهم فيما يلي:

➤ تغذية ما يسمى ب(carry-trade) وهي ممارسة تتمثل في الاقتراض في بلاد يكون فيها معدل الفائدة منخفض و استثمار هذا المال في بلاد يكون معدل الفائدة بنسبة أعلى، وقد يلجأ إلى هذه الممارسة كل من الشركات والمضاربين وصناديق التحوط، وقد حصل هذا الوضع في الدول الآسيوية عندما اقترض القطاع الخاص مبالغ كبيرة بالدولار عندما كانت فوائد الدولار منخفضة، وما إن حصلت الأزمة المعروفة في أواخر التسعينات إلا وطارت تلك الأموال مما عرض اقتصاديات تلك البلاد إلى صعوبات بالغة لم يتعافى منها بشكل نهائي إلى اليوم، وفي خضماً لأزمة المالية 2008 أشار صندوق النقد الدولي في بعض دراساته إلى أن بعض دول أوروبا الشرقية تتعرض لنفس المصير، لأن ديون الشركات فيها كانت باليورو بشكل رئيس.

➤ خفض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الدولية الأخرى لأن الطلب على العملة التي يكون معدل فائدتها منخفض مقارنة بالعملات الأجنبية التي يكون فيها معدل الفائدة بمستوى أعلى، وهذا ما حصل في اليابان فبعد تفاقم أزمة الرهن العقاري في صيف 2007م اضطرت أمريكا والدول الأخرى إلى خفض معدلات فائدتها، بعد أن كانت مرتفعة مقارنة بالين. ومن هنا شهد اليابان عودة رؤوس الأموال مما أدى إلى ارتفاع قيمة الين مقابل العملات الأخرى، ففي ظرف سنة ونصف ارتفع الين بنسبة

40% وهذا ما انعكس سلباً على الصادرات فسجل اليابان في يناير 2009م عجز تجاري قياسي 952,9 مليار ين (7,9 مليار يورو)<sup>1</sup>.

## 2- حدود معدل الفائدة الصفري: تجربة اليابان

طبقت سياسة معدل الفائدة الصفري أو شبه الصفري إيجاباً وسلباً في الولايات المتحدة عندما خفض البنك الفيدرالي معدل فائدته الأساسي من 5% في 1929م إلى 0,5% في 1932م، و تظل التجربة اليابانية الأكثر امتداداً في هذا المجال حيث دامت خمس سنوات وثلاث أشهر بالتحديد من مارس 2001م إلى يونيو 2006م.

للسياسات النقدية أهداف اقتصادية كلية محددة تسعى السلطات النقدية كمحافظي البنوك المركزية إلى تحقيقها من خلال أدوات مختلفة كعمليات السوق المفتوحة، ومعدل الفائدة ولكي تكون الأداة فعالة يجب توافر شروط معينة فيها ومن هذه الشروط ما يلي:

- أ- لا بد أن تكون الأداة قابلة للقياس.
- ب- لا بد أن يكون مقدوراً على التحكم فيها.
- ت- لا بد أن يكون لها تأثير قابل للتوقع بالنسبة للهدف النهائي المراد تحقيقه. وهذا يمثل أه معيار للحكم على مدى فعالية الأداة من عدمه<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، الأزمة المالية الرهانة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص23

<sup>2</sup> - فرج منصور عمار العبد ي، معدل الفائدة الصفري و مبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد، المجلة العلمية للدراسات التجارية و

وسياسة معدل الفائدة الصفري لا تخرج عن هذا الإطار حيث أن الذين لجؤوا إليها يسعون إلى تحقيق جملة من الأهداف منها، زيادة مستويات الاستثمار في الاقتصاد بتخفيض كلفة رأس المال، محاربة الانكماش والحفاظ على مستويات مستقرة للأسعار لكي يعاود الاقتصاد نموه، والتأثير في مستويات الكتلة النقدية وقد كانت هذه الأهداف نصب أعين راسمي السياسات النقدية على مستوى البنك المركزي الياباني عندما دخل الاقتصاد في ركود.

بعد ثماني سنوات ونصف من إعلان سياسة الفائدة الصفرية بالتحديد في 14 يونيو 2006م، قرر البنك المركزي الياباني رفع معدل الفائدة الأساسي بنسبة 0,25 بالمائة، وهو يبعث بذلك رسالة مؤداها أن حالة الاقتصاد الياباني في تحسن و يحاول إلحاق معدل الفائدة الياباني الأساسي بمستويات الولايات المتحدة وأوروبا. لكن أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في الولايات المتحدة أجبرت البنك المركزي الياباني أن يخفض مجددا معدل فائدته الأساسي من 0,50% (بين فبراير 2007م وسبتمبر 2009م) إلى 0,30% (من أكتوبر 2008 إلى نوفمبر 2008م) ليصل في النهاية إلى 0,10% (منذ ديسمبر 2008م)، وبالتالي فإن سياسة معدل الفائدة الصفرية لم تكن كافية في تخفيف وطأة الركود الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد الياباني.

وقد اعترف محافظ البنك المركزي الياباني ماساكي شيراكاوا في مايو 2008م بهذه المحدودية، حين قال: "إن الاستراتيجية كانت جد فعالة في تحقيق استقرار أسواق المال، إلا أن مفعولها كان محدودا في معالجة ركود الاقتصاد الياباني، لأن البنوك لم تكن تقرض، كما أن الشركات أحمت عن الاقتراض".

### المطلب الثالث : التصكيك الإسلامي ودوره في معالجة الازمة

بالرغم من وجود الأدوات التمويلية التي تجود بها الذهنية المالية الإسلامية بين الفينة والأخرى، فإن اهتماماً نظيرياً وتطبيقياً منقطع النظير بما بات يعرف في أروقة المصرفية

التمويلية المعاصرة بالتصكيك الإسلامي؛ إذ باتت هذه الآلية إحدى أهم الابتكارات المالية الأكثر جذباً للمؤسسات المالية العربية الإسلامية منها والأجنبية، وذلك في ضوء الطلب المتزايد على منتجاتها في الأسواق العالمية.

كما يعرف على أنها هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أعيان أو خدمات أو منافع أو أصول مشروع معين أو نشاط استثماري خاص ، بحيث لا يكون لمالكه فائدة أو نفع مقطوع وإنما تكون نسبة من الأرباح من هذا المشروع بقدر ما يملك من صكوك ، الصكوك الإسلامية إذن معرضة للربح والخسارة علي السواء كأي استثمار يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ، وقد اصطلح علي السندات الإسلامية صكوكاً تمييزاً لها عن السندات التقليدية.

#### الفرع الأول : أنواع الصكوك الإسلامية :

للصكوك الإسلامية أنواع عديدة منها صكوك المشاركة والمضاربة والاستصناع والمزارعة والمغارة والمرابحة والسلم والإجارة وغيرها من الأنواع الأخرى<sup>1</sup>.

وتتنوع الصكوك الإسلامية لاعتبارات عدة حيث يمكن تقسيمها حسب نوع النشاط الذي أصدرت من أجله سواء كان نشاطاً زراعياً أم خدمياً أم استثمارياً، وأيضاً يمكن تقسيمها طبقاً لاعتبار الأمان إلى صكوك أكثر أماناً كصكوك المرابحة حيث أنها أكثر أماناً من أنواع الصكوك الأخرى كصكوك المشاركة أو المضاربة حيث يشارك المستثمر في الربح أو الخسارة بناء على نتائج المشاركة.

ويمكن تقسيم الصكوك حسب أجل الصك سواء كان قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل وأيضاً يمكن تقسيمها إلى صكوك الاستثمار كصكوك المضاربة والمشاركة وصكوك التمويل كصكوك الاستصناع أو السلم ولقد حددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

<sup>1</sup> -العربي مصطفى، حمو سعدية " دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجاً- " مجلة البشائر

المالية الإسلامية نحو أربعة عشرة نوعاً من الصكوك الإسلامية ، سنتناول بعضها منها كالتالي:

### 1- صكوك المشاركة:

صكوك المشاركة هي : "وثائق متساوية القيمة تصدر لإنشاء مشروع أو لتوسيع مشروع قائم بالفعل بحصيلة هذه الصكوك وذلك على أساس عقد المشاركة الشرعية، وقد تصدر مؤسسة مالية وسطية هذه الصكوك بالنيابة عن الشركة ، ويكتتب الراغبون في الاكتتاب في هذا المشروع باعتبارهم شركاء حيث أنه يتحدد نصيبهم في الأرباح وكذلك نصيبهم في الخسائر<sup>1</sup>.

### 2- صكوك المضاربة:

تعرف صكوك المضاربة على أنها : "وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها". حيث أن صكوك المضاربة هي صكوك متساوية القيمة يصدرها المضارب سواء كان هذا المضارب صاحب المشروع أو النشاط أو شخص ينوب عنه، والمكتتبون في هذه الصكوك هم أصحاب المال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة التي يستثمرها المضارب في المشروع، ويتم تقسيم الأرباح المحققة وفقاً لنسب معينة يتم الاتفاق عليها في عقد المضاربة. ويجب أن تتضمن نشرة إصدار الصكوك جميع شروط عقد المضاربة من حيث الصفة الشرعية لمصدر الصكوك هل يصدرها باعتباره مضارباً أم يصدرها نيابة عن مضارب آخر يستثمر حصيلتها، ويجب أن توضح نشرة الإصدار موضوع النشاط ومدته، والأرباح المتوقعة منه وطريقة توزيعها وغيرها من شروط الإصدار الأخرى.

### 3- صكوك الاستصناع :

<sup>1</sup> العربي مصطفى، حمو سعدية " دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجاً- " مجلة البشائر

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة ، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك " .

وبالتالي فإن صكوك الاستصناع تصدر لاستخدام حصيلتها من الأموال في تصنيع سلعة معينة، حيث أن مصدر هذه الصكوك هو الصانع والمكاتبون فيها هم المشترون، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع ، ويملك حملة الصكوك المصنوع ويستحقون ثمن بيعها .  
وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك بالإضافة إلى الربح الناتج من الفرق بين تكلفة تصنيع الأصل والتمن الذي بيع فيه .

#### **4- صكوك المرابحة<sup>1</sup>:**

هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة وتصبح السلعة بعد ذلك مملوكة لحملة الصكوك .

وبالتالي فإن المصدر لصكوك المرابحة هو البائع للبضاعة والمكاتبون فيها هم المشترون للبضاعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة .

#### **5- صكوك المزارعة:**

صكوك متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة ، ويصبح حملة الصكوك هم أصحاب المحصول .

#### **6- صكوك المساقاة<sup>2</sup>:**

<sup>1</sup> العربي مصطفى ، حمو سعدية ، مرجع سابق ، ص70 .

<sup>2</sup> إسلام عبد الناصر " أثر الصكوك الإسلامية في تمويل الإنفاق الحكومي بالتطبيق على الحالة المصرية " رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2016-2017 ، ص16 .

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقى أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من ثمار الأشجار وفقاً لما حدده عقد المساقاة .

#### **7- صكوك المغارسة:**

وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار ، وما تتطلبه عملية الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس وفقاً لما تضمنه عقد المغارسة.

#### **8 - صكوك الإجارة:**

” هي عبارة عن صكوك متساوية القيمة تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات وهي قائمة على أساس عقد الإجارة .”

ولصكوك الإجارة عدة أنواع منها:

**أ/ صكوك ملكية الأعيان المؤجرة:**

وهي تصدر عن مالك عين من خلال وسيط مالي بغرض البيع واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

**ب/ صكوك ملكية المنافع:**

يصدرها مالك عين موجودة بنفسه أو من خلال وسيط مالي، وتقسم إلى صكوك ملكية منافع أعيان موجودة، وصكوك ملكية منافع أعيان موصوفة في الذمة.

**ج/ صكوك ملكية الخدمات:**

تصدر بغرض تقديم خدمة من طرف معين، وتقسم إلى صكوك ملكية خدمات من طرف معين ، وصكوك ملكية خدمات من طرف موصوف في الذمة.

**د/ صكوك السلم :**

هي عبارة عن عقد يتم من خلاله دفع قيمة السلعة حالاً مع تأجيل الحصول عليها في وقت لاحق متفق عليه بين الطرفين.

وبالتالي طبقاً لذلك تقوم الدولة ببيع "سلم" سلعة محددة توصفها على أن تأخذ ثمنها من المشتري حالاً وتقوم بتسليم السلعة للمشتري في وقت لاحق، وهذا النوع من الصكوك يناسب الدول التي لديها موارد طبيعية كالنفط وأيضاً الطاقة الكهربائية.

**الفرع الثاني: كيف يمكن الهندسة المالية الإسلامية أن تكون صمام أمان للأزمات المالية:**  
إن التمويل الإسلامي للاستثمار بالتجارة والإنتاج، القائم على اقتسام الأرباح والخسائر سيساعد على إدخال انضباط سوقي أكبر في النظام المالي والسعي قدماً لتخفيض الإقراض الجامح، غير الحذر وغير المراقب، وجعل النظام المالي أكثر صحة وقدرة على تقسيم أوسع وأشمل للمخاطر<sup>1</sup>.

فطريقة هندسة التمويل الإسلامية تجعل النظام المالي في مجمله أكثر تنوعاً، كما ان حالات الاندفاع المعلوماتية Informational:Run ضئيلة الحدوث في منتجات الصناعة المالية الإسلامية. وقد تبين للباحثين أن الهندسة المالية الإسلامية لديها العديد من المميزات والإيجابيات لتجنب ومعالجة الأزمات المالية، متمثلة بأسواقها وأدواتها المالية. وحتى تتمكن الهندسة المالية الإسلامية من أن تكون صمام أمان للأزمات في المستقبل تقترح الباحثة وجود جهات متخصصة تعمل دراسة احتياجات السوق بشكل مستمر، وإعداد الكوادر البشرية التي تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وتهيئة البيئة المناسبة التي تحفز الإبداع والتطوير، ويمكن أن تكون هذه الجهة هي السوق المالية الإسلامية الدولية.

<sup>1</sup> زاهر على محمد بنى عامر " ، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية" ، دار عماد الدين ، عمان، ط1 2009،

## 1. مميزات وإيجابيات السوق الماليّة الإسلاميّة:

بناءً على ما تم ذكره من أدوات التمويل الإسلامي وتداولها في السوق الماليّة الإسلاميّة يتبين لنا الإيجابيات التي حظى بها السوق الماليّة الإسلاميّة والتي تعمل على تفادي الأزمات من خلال:

- أ. أنها سوق لا تتعامل بأدوات الدين، وإنما تشجع على تداول أدوات الملكية بشكل واسع.
- ب. سوق خالية من الاحتكارات، والتي تؤثر سلباً على أسعار الأوراق المالية المتداولة فيها.
- ج. يتم الاهتمام بالسوقين الأولى والثانوية بشكل متكافئ، وتعتبر أن معيار كفاءة الأسواق المالية هو مدى تمويلها للمشروعات المنتجة الجديدة.
- د. سوق تتعدّم فيها المضاربة في الأوراق المالية، والإشاعات الكاذبة، وذلك بسبب المنع الشرعي لكثير من المعاملات التي تعدّ مجالاً لعمليات المضاربة.
- هـ. المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، وذلك عن طريق مشاركة المواطنين مع الدولة في مشروعاتها الإنمائية.
- و. الحد من التضخم، وذلك عن طريق مساهمة هذه السوق في إتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل اللازمين لإيجاد فرص استثمارية جديدة.

## 2. مميزات وإيجابيات الأدوات الماليّة الإسلاميّة:

بناءً على ما تم ذكره من أنواع الصكوك الإسلاميّة ومفهومها، فقد تبين للباحثة الإيجابيات التي حظيت بها أدوات التمويل الإسلاميّة، والتي تؤدي إلى تفادي ومعالجة الأزمات المالية، نذكر منها:

- أ. الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات، بعكس السندات الربوية التي يملك حاملها حقوق الورقة المالية فقط دون استحقاق ثابت في أصل الموجودات.
- ب. قابلية الصك الإسلامي للتداول، ويمكن تداولها بكل الوسائل المشروعة.

ج. تصدر الصكوك الخاصة بمشروع معين بفئات متساوية؛ لأنها تمثل حصص متساوية في ملكية المشروع.

د. ضبط الإصدار والتداول بضوابط شرعية، شأنها شأن كافة المعاملات المالية التي يجب أن تتم وفق القواعد الماليّة الإسلاميّة<sup>1</sup>.

هـ. تعمل الأدوات الماليّة الإسلاميّة على زيادة التدفقات في الاستثمارات الإسلاميّة، الأمر الذي يؤدي إلى انفتاح سوق المال الإسلاميّة عالمياً<sup>2</sup>.

و. الاعتماد على مبدأ المشاركة المتنوعة وتوزيع المخاطر.

ز. تعمل على ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون، حيث أن الديون يمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول<sup>3</sup>.

ي. إنها تقدم أسلوباً جيداً لإدارة السيولة تستطيع به المصارف والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة أن تدير به سيولتها.

### 3. الهندسة الماليّة الإسلاميّة: حلول واقتراحات:

إن الشريعة الإسلاميّة كفيلة بتحسين القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات، إذا ما تم الالتزام بالشريعة بما تمثله من أسس ومفاهيم

<sup>1</sup> بيل خليل طه، "سوق الأوراق المالية الإسلاميّة بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة رأس المال الإسلامي في

ماليزيا"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلاميّة، غزة، 2007، ص 99.

<sup>2</sup> سحا سورياني جعفر، "سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته"، رسالة ماجستير،

كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة، الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 2006.

<sup>3</sup> كتاف شافية، "أهمية الصكوك الإسلاميّة في تنشيط الأسواق الماليّة"، مجلة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير، العدد

أخلاقية والتي تمثل القاعدة الفعالة لمنع الأزمات<sup>1</sup>، لذلك يمكن للهندسة المالية الإسلامية أن تكون صمام أمان للأزمات المالية المستقبلية وذلك من خلال ما يلي:

- تشجيع قيام مؤسسات مالية ومصارف متخصصة بالتمويل المتوسط وطويل الأجل ملتزمة بتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية.

- العمل على إبتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية بديلة للمنتجات المالية التقليدية.

- إمكانية رد الأوراق المالية المعيبة أو غير الصالحة عندما تقترن أساليب الاستثمار بشروط مخالفة للشريعة، ومن أهمها اشتراط خيار - الشرط، وخيار الرؤية، وخيار المجلس.

- العمل على تسويق الأدوات المالية الإسلامية وذلك من خلال دراسة احتياجات السوق وتوجيه موارد المدخرين إلى الاستثمارات السليمة، وهذا قد يؤدي إلى تداول الأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية مما يساعد على انتشارها<sup>2</sup>.

- العمل على تنويع الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية وعدم التركيز على أداة معينة. وإصدار التشريعات والقوانين من قبل الدول الإسلامية والعربية للتعامل مع الأدوات المالية الإسلامية المستحدثة.

- العمل على وضع حد أعلى للعقود التي يمكن ان يشتريها المتعامل من سلعة معينة، أي عدم السماح لأي متعامل بمفرده أن يستحوذ على أكثر من عدد معين من العقود في هذه السلعة، لأن هذا يحد من تأثير المتعامل الواحد على السوق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Nik Mohamed Din Nik Musa (2015) , Role Of Islamic Finance In Infrastructure

Financing , Bank Negarab Malaysia Kuala Lumpur .p11.

<sup>2</sup> فيحل عبد الحميد ، " تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال - التجربة الماليزية نموذجاً " ،

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص الأسواق المالية والبورصات - ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر ،

- التأكد من أن صناع السوق يقومون بدورهم في تحقيق استقرار السوق ولا يستغلون مراكزهم وإمكاناتهم في خلق عدم الاستقرار وزيادة تقلبات السوق واستغلال صغار المتعاملين.

- تحريم التداول المرتب مسبقاً، حيث يتشاور مشتركان مسبقاً ويتفقان على تداول معين بسعر محدد، ذلك لأن التداول المرتب مسبقاً غير تنافسي ويمكن أن يكون خياراً مخالفاً لقاعدة "المزاد العلني" في المبادلة.

- إنشاء وكالات التصنيف الائتماني الإسلامية مثل المؤسسة الموجودة في البحرين وماليزيا. وتطوير وبناء مؤشرات مالية إسلامية، وضرورة الاستفادة من أخطاء مؤسسات التصنيف الائتماني التقليدي.

تشير حقائق التطور المصرفي الإسلامي المعاصر في ظل العولمة المالية إلى توفر بذور ثبت صلاحياتها لحوار مصرفي حضاري عالمي يعيد القطاع المالي والمصرفي لجذوره الأخلاقية التي نادى بها الإسلام ضمن إطار إقتصادي مؤسسي وتشريعي متكامل. وتبشر عملية الإنطلاق لزراعة ورعاية هذه البذور الإسلامية بتخليص النظام الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي من كافة مظاهر الفساد والظلم والمعاناة التي استفلحت في حياة البشرية.

### **المطلب الرابع: الدروس المستفادة من أزمة الرهن العقاري**

كشفت أزمة الرهن العقاري 2008 عن العديد من الدروس المستفادة التي يمكن إجمالها فيما يلي:

---

<sup>1</sup> أبو بكر صالح ، عبد السلام معمر ، مرعي ضو ، "أسواق المال الإسلامية في تمويل التنمية الإقتصادية - سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية نموذجاً" ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الإسلامية ، العدد الخامس ، 2015.

## 1-الربا تخبط ومحق وإعلان حرب

كشفت أزمة الرهن العقاري 2008 عن حقيقة ثمة الربا و محق وحرب من الله ورسوله على المرابين مصداقا لقوله تعالى:(الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع و حرما الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلفى وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربا ويربي الصدقات و الله لا يحب كل كفار أثيم)<sup>1</sup>.البقرة 275-276.

فقد ارتبطت بؤادر أزمة الرهن العقاري 2008م بصورة أساسية بسعر الفائدة،حيث عمدت البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية و في مقدمتها بنوك الاستثمار التي لا تخضع لرقابة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على إغراء الأمريكيين بتملك العقارات بدلا من تأجيرها،وفي ظل سيادة الجشع ونزوة الربحية ورغبة أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على مكافآت سخية من جراء الربحية قصيرة الأجل ،ونقل المخاطر إلى مؤسسات شراء الديون والتأمين تغاضت تلك المؤسسات عن السجل الائتماني للعميل ومدى مقدرته على السداد،وبسرت له تخفيض قيمة الأقساط في السنوات الأولى للاقتراض، وكان هذا دافعا أيضا للأمريكيين لشراء عقارات بغرض استثمارها في ظل التسهيلات المصرفية و في ظل تنامي الارتفاع في أسعار العقارات.

<sup>1</sup>-القرآن الكريم،سورة البقرة،الاية275-276

فلقد كان الربا وما تبعه من رهن المرهون الذين تحرمهما شريعة الإسلام فقاعة من فقاعات انفجار أزمة الرهن العقاري و استفحالها مما دفع بالغرب إلى العودة للفائدة الصفرية أو شبه الصفرية<sup>1</sup>.

### 2-القمار دمار

كشفت أزمة الرهن العقاري 2008 عن حقيقة ثمرة المقامرة التي هي من حبائل الشيطان، قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر و الأنصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر و الميسر و يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون)، المائدة90-91 فقد كانت المقامرة من الأسباب الرئيسية لأزمة الرهن العقاري، وأنه لا مكان للتعامل بها في شريعة الإسلام.

### 3-بيع الديون ضياع للأصول

كشفت أزمة الرهن العقاري 2008 عن مصير بيع الدين بالدين الذي حرّمته شريعة الإسلام، والذي أدى بدوره إلى تحول الأصول هباء منثور. فلم تقتصر المؤسسات المالية الأمريكية على التوسع في الإقراض من خلال الديون العقارية بل عمدت إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد عن طريق المشتقات المالية التي استخدمتها لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض من خلال فقاعة التوريق أو التسنيد للديون العقارية والذي يعني تجميع حزمة من القروض أو الديون المشابهة، ذات التدفقات

<sup>1</sup> - فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية-دراسة حالة بعض أسواق

الأوراق المالية-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم

النقدية المستمرة في المستقبل، والمضمونة بأصول معينة من أجل بيعها أو إصدار أوراق مالية جديدة مضمونة بتلك الأصول.

وقد تحول بيع الديون من خلال التوريق والمشتقات إلى فقاعات انفجار أزمة الرهن العقاري 2008م واستفحالها، وقد كان الإسلام سباقاً لمنع مثل هذا الانحراف المالي.

#### 4- الأمانة وقاية

كشفت أزمة الرهن العقاري 2008 عن جشع إدارة البنوك و المؤسسات المالية، بحصولهم على رواتب ومكافآت بلغت ملايين الدولارات بظاهر تنشيط القروض وتحقيق أرقام للتوظيف خاصة القروض العقارية دون البحث عن جودة العميل و قدرته على السداد، ثم ما لبث أن تعثر عملاء هذه القروض وانكشف زيف لإدارة و جشعها، وحصولها على مكافآت عن أرباح وهمية، أودت في نهاية المطاف إلى فقدان الثقة و انفجار أزمة الرهن العقاري 2008<sup>1</sup>.

وقد كان الإسلام سباقاً للوقاية من هذا الانحراف، حيث يدعو إلى التحري و التدقيق عند اختيار القائمين على أمر المال سواء عند جمعه أو إنفاقه أو استثماره أو إدارته من خلال اختيار الأقوياء على العمل، الأمانة على المال، وهما صفتان لازمتان لتحقيق الرشادة في إدارة الأموال.

<sup>1</sup> فوزية صاحبي، مرجع سابق، ص 86

## خلاصة

إن الشريعة الإسلامية كفيلة بتحسين القطاع المالي والمصرفي والاقتصاد عامة، من التعرض للأزمات وذلك إذا ما تم الالتزام بها، بما تمثله من أسس ومفاهيم أخلاقية، وتمثل القاعدة الفعالة لمنع الأزمات، ولهذا فإن النظام المالي الإسلامي يطرح عددا من المقترحات الفعالة لمعالجة الأزمة المالية من خلال صيغ شرعية تتناسب مع حاجات المجتمعات المتنوعة، وعلى رأسها التمويل الإسلامي، سياسة سعر الفائدة الصفرية- تحريم الربا، الصكوك الإسلامية، العمل على نشر الوعي وتسويقه في استخدام الأدوات المالية الإسلامي.

خاتمة

إن الأزمة التي بدأت في شكل فقاعة في سوق العقار وارتفاع في الحجوزات السكنية سرعان ما تطورت وتحولت إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية، فأعلنت العديد من الشركات والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية إفلاسها، وتراجعت ثقة المقترض، وانهارت الأسهم وأسواق المال وانخفضت صادرات الدول وأسعار السلع الأساسية، وتوقفت تدفقات رؤوس الأموال.

وبالرغم من الإجراءات والتدابير الفورية التي اتخذتها المؤسسات المالية، وتدخل الحكومات والبنوك المركزية عن طريق ضخ الملايين من الدولارات ووضع مجموعة من التحفيزات، إلا أن الأزمة تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت بسرعة في الدول المتقدمة والاقتصاديات الناشئة والنامية، وسحب المستثمرون رؤوس أموالهم من الدول، و بهذا اتجهت اقتصاديات الواحدة تلو الأخرى نحو الركود.

وفي خضم القلق المتزايد بشأن أزمة الرهن العقاري 2008 م راحت العديد من الدول تحاول إقرار خطط لإنقاذ الوضع والحد من انتشار تداعياتها، ونظرا لعدم قدرة هذه الخطط على معالجتها طرح البعض نموذج لإقتصاد إسلامي كحل لهذه الأزمة واعتقدوا أن تطبيقه هو الحل للخروج من هذه الأزمة التي أرهقت العالم دون أن يوجد لها حل. وفي ظل الجهود المبذولة من كافة الاقتصاديات العالمية لاحتواء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال، ربما قد يكون الإقتصاد الإسلامي وحده النظام الوحيد لمواجهة أي أزمة مالية وهذا بالنظر إلى كونه قائم على قواعد شرعها الله تعالى عكس النظام الرأسمالي الذي أثبت عجزه التام عن مواجهتها و التخفيف من حدتها.

### أولاً: النتائج

- تمثل الأزمة لحظة تحول مصيرية فاصلة بين الموت والحياة، وبين الحرب و السلم، وبين الفشل والنجاح، وقد أصابت الأمة المالية العالمية جميع الدول ولم تسلم منها أي دولة بسبب ما يسمى بالقروض العقارية، وما تبعها من معاملات مالية كالتوريق وإصدار السندات بضمانة القروض، والجشع الرأسمالي للحصول على أرباح كبيرة .

- تحدث الأزمة بسرعة غير متوقعة.

- يختلف النموذج الإسلامي في إدارة الأزمة بمنطلقاته الفكرية و مرتكزاته القيمية وجوانبه الروحية، فغياب الضوابط الدينية والأخلاقية عن أوجه النشاط الاقتصادي وتشجيع التشريعات الاقتصادية لكل أنواع الجشع والتعامل الربوي وشيوع الفساد أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية.

- إن التشريع الإسلامي عند تطبيقه التطبيق الصحيح و السليم يقي المجتمعات الإنسانية من الأزمات التي تعصف به ، كما أن للمؤسسات المالية في الدول، لها دور فعال في مواجهة الأزمات، إذا استخدمت الاستخدام الصحيح، واستغلت الاستغلال الأمثل

- أدت أزمة الرهن العقاري إلى انهيار كبير في الاقتصاد الأمريكي وانخفض مستوى استخدام الموارد الاقتصادية، وسحب مفاجئ للودائع من المصارف نتيجة النقص الكبير في السيولة وعدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها.

- أن النظام الاقتصادي السوقي الإسلامي يقدم نفسه على أنه نظام بديل، لما يتمتع به من ميزات و قدرة كامنة، بما في ذلك السوق الحرة، إلا أنه لن يكشف عن تلك الطاقة الكامنة إلا من خلال العودة إلى تطبيق ذلك النظام، الأمر الذي سيضع بين يدي البشرية نظاما بديلا.

-التمويل الإسلامي هو أهم مساهمة حضارية و اقتصادية قدمها المسلمون للعالم في القرن العشرين، ومع هذه المساهمة و الإنجازات الكبيرة التي حققتها، فإنها -ككل عمل إنساني- فيها تقصير و التواء، و أمامها عقبات،و يرى في طيات الأزمة المالية الحاضرة بوادر لتقويم مسيرة التمويل الإسلامي أداء للواجب تجاه النفس والإنسانية، وهذا التمويل الإسلامي في صورته التطبيقية يبدو قانعا بهدف (عدم مخالفة الأحكام الشرعية).

- على المصارف الإسلامية اغتنام الفرص التي أتاحتها هذه الأزمة من خلال إنشاء بنوك استثمارية دولية تقدم للعالم رؤية جديدة،وكذلك مواصلة التطوير و التحديث في أنشطتها الإسلامية و الخدمية ومنتجاتها المالية


- هناك عدم تمييز بين إلغاء - أي تحريم-الفائدة وتعطيل معدلها في فترات استثنائية كما هو حصل في العديد من الدول الرأسمالية في ظل الأزمة المالية العالمية، وكما حصل في اليابان من قبل، إن سياسة معدل الفائدي الصفري إجراء لاحتواء آثار الأزمات والحد من تفاقمها وليس قناعة بضرورة إلغاء الفائدة لما فيها من ظلم و أضرار اقتصادية و اجتماعية.

- لا حل للأزمة المالية بشكل جذري إلا بتطبيق شرع الله في حياة الناس،لأن النظام الإسلامي لا يتعامل بأي من العمليات و الأساليب التي كانت سببا في الأزمة المالية.

### التوصيات:

وبناء على ما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في الخروج من الأزمة.

1. مناقشة النظام الاقتصادي الإسلامي مناقشة تفصيلية لما فيه من حلول للأزمة المالية.
2. مكافحة الجشع والطمع لأنه السبب الرئيسي في الكارثة المالية الحالية هو الجشع والالتفاف على التشريعات والأنظمة الرقابية والتي وجدت أصلا لحماية الأسواق من المغامرة والتدهور والمضاربة غير المحوطة بأموال المودعين والمستثمرين.
3. تخفيض معدلات الفائدة، وإلغاء التعامل بالربا، مع إمكانية تطبيق مبادئ وقواعد الاقتصاد الإسلامي.
4. الحد من تبعية الأنظمة المالية في الدول الإسلامية للنظام المالي الدولي عن طريق إنشاء بورصة إسلامية عالمية تهدف إلى جمع المدخرات وتوفير مصادر تمويل بديلة لمختلف الأعوان الاقتصادية في الدول الإسلامية مع تزويدها بمؤسسات الرقابة الشرعية والمالية.
5. نشر ثقافة التمويل الإسلامي وتطبيق مبادئه في المعاملات الاقتصادية.
6. التأكيد على الحاجة لتعديل الهيكل القائم للبنوك الإسلامية لكي تستطيع توفير منتجات أفضل وخدمة متميزة ضمن نطاق القوانين الإسلامية.
7. إصدار عملة إسلامية موحدة، تكون بديلا في التعامل بين الدول العربية، والدول الإسلامية عامة، والعمل على التخلص من التبعية الاقتصادية والمالية.
8. توسيع العمل بالبنوك الإسلامية.

A scroll with a yellowish-gold background and a decorative border. The text is written in black Arabic calligraphy. The scroll is held by four red cylindrical rollers at the corners.

المصادر  
و  
المراجع

القران الكريم

الكتب:

باللغة العربية

- إ.بلجوك، الأزمات الاقتصادية المعاصرة، تعريب علي محمد القزويني، الجزائر، دار العلم للنشر، ط1، 1985.
- آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، الجامعة الافتراضية السورية، 2021.
- إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة بغداد قسم الإدارة الصناعية.
- توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الاسلامي و أهم المبادئ التي تحكمه،جامعة أنقرة، 2020.
- الرفاعي، حسن محمد، سوق الأوراق المالية: من المخاطر إلى الأزمات قراءة في أبعادها المالية وأحكامها في الاقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أبريل 2010.
- رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1، 2009.
- زاهر على محمد بنى عامر“ , التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية“، دار عماد الدين ،عمان، ط1 2009.
- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
- علي، أحمد شعبان محمد، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى، 2010.

- قحف، منذر، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 1997.
- قنطجى، سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، 2008.
- محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009 .

### باللغة اللاتينية

- Nik Mohamed Din Nik Musa (2015) , Role Of Islamic Finance In Infrastructure Financing , Bank Negarab Malaysia Kuala Lumpur .

### الرسائل الجامعية

- إسلام عبد الناصر " أثر الصكوك الإسلامية في تمويل الإنفاق الحكومى بالتطبيق على الحالة المصرية " رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2016-2017.
- بوكروح بهية، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية "دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007-2010)"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية،جامعة الجزائر 3 ،2010-2011.
- بيل خليل طه، "سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2007.

- دبيح فاطمة الزهرة، مدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون-تيارت-، 2014-2015.
- زوليخة بختي، الاقتصاد الإسلامي نظام بديل للنظام الرأسمالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، 2 جامعة وهران، 2009-2010.
- سحا سورياني جعفر، "سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 2006.
- شويح محمد ، تحليل منهجية إدارة الأعمال من خلال المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.
- علاش، أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- فوزية صاحبي، تداعيات أزمة الرهن العقاري 2007-2008 على أداء أسواق الأوراق المالية -دراسة حالة بعض أسواق الأوراق المالية العربية-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
- فيحل عبد الحميد ، "تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال- التجربة الماليزية نموذجاً"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية -تخصص الأسواق المالية والبورصات - ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر .
- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية :الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

### المجلات:

- أبو بكر صالح, عبد السلام معمر , مرعي ضو ، "أسواق المال الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية - سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية نموذجاً" ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الإسلامية، العدد الخامس، 2015.
- رحمانى، موسى، بن براهيم، الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
- صالح صالحى، تطور الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير ومؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012.
- العربى مصطفى، حمو سعدية " دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجاً- " مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1 مارس (2017).
- فرج منصور عمار العبدى ،معدل الفائدة الصفري و مبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية،العدد الرابع،2017.
- قمان عمر ،سعيدى بن شهرة،إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي- الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية- المجلد الثالث ،العدد الأول ،تاريخ النشر مارس 2019
- كتاف شافية ، "أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 14.
- موسى رحمانى، بن براهيم الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010 .

### الدراسات والملتقيات

- أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية و المصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.
- زيدان، محمد أحمد، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها، وتبعياتها الاقتصادية، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي: 13- 14 آذار 2009.
- سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بحث غير منشور، 2010 م.
- فحطان عبد سعيد السامرائي، اقتصاد الفقاعات.. دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء الخاصة . عمان، في الفترة 27/29 أبريل 2009.

